#TEAMEUROPE

الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

التقرير

تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق (FFM)

Co-funded by the European Union

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

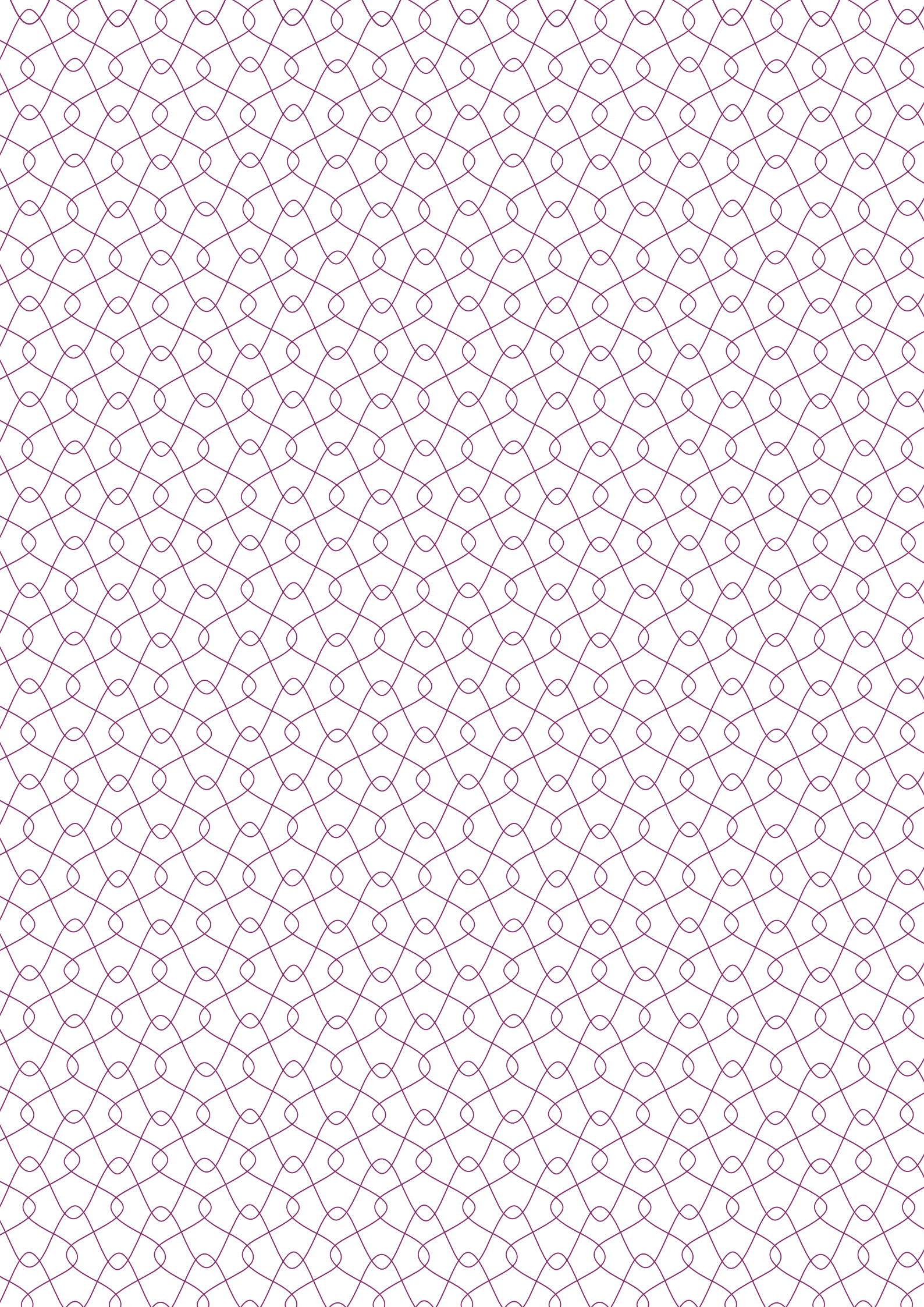

الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

التقرير

تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق (FFM)

طبعته
Deutsche Gesellschaft für
Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

المكاتب المُسجّلة
مكتب بون وإيشبورن في المانيا

مكتب بغداد/ العراق، بغداد

الإيميل الألكتروني: info@giz.de
الموقع الألكتروني: www.giz.de/en/worldwide52758.html

المشروع
تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق

إشراف:
الدكتور أنطوني كونيني ميللير، GIZ
حسين المعموري، GIZ

المؤلّفون
Internationale Projekt Consult (IPC) GmbH

تصميم وإعداد
مالتي موللير، GIZ
كريستينا كروزه، GIZ

أيار -2023 بغداد

تم إنتاج هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). محتوياتها هي مسؤولية GIZ وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو BMZ. كما أن المحتوى لا يعكس بالضرورة آراء البنك المركزي العراقي أو المؤسسات الحكومية الأخرى.

شكر وتقدير

يود المؤلفون أن يشكروا الأشخاص والمؤسسات التالية التي ساهمت في انجاح هذا التقرير والمسوحات الميدانية:

- البنك المركزي العراقي
- وزارة المالية العراقية
- رابطة المصارف الخاصة العراقية
- اتحاد الصناعات العراقي
- المصرف الأهلي العراقي
- مصرف المشرق العربي الإسلامي
- غرفة صناعات المثنى

قائمة المحتويات

	قائمة المحتويات	i
	قائمة الأشكال التوضيحية	iii
	قائمة الجداول	iv
	قائمة المختصرات	v
1	الوضع العام	11
2	الاهداف العامة لاعداد التقرير	11
3	الهدف من التقرير	12
4	المخلص التنفيذي	13
4.1	مُلخص النتائج الرئيسية	13
4.2	التوصيات الرئيسية	16
4.2.1	التوصيات المُقدّمة إلى الحكومة العراقية	16
4.2.2	التوصيات المُقدّمة إلى مجتمع المانحين والقائمين على تقديم المساعدات	17
4.2.3	التوصيات المُقدّمة إلى البنك المركزي العراقي	18
4.2.4	التوصيات المُقدّمة للمصارف العراقية	19
4.3	الإجراءات التكميلية المقترحة لتعزيز فرص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	21
5	لمحة عن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق: حقائق وأرقام تاريخية وجديدة	23
5.1	تعريف قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق	23
5.2	العدد المقدر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	25
5.3	القدرة التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	27
6	وضع برامج وخدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	28
6.1	لمحة عن القطاع المصرفي العراقي	28
6.2	مستوى الانفتاح على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	30
6.3	برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل مبادرات البنك المركزي العراقي	30

6.3.1	عمليات الإقراض ضمن مبادرة تريليون دينار	31
6.3.2	عمليات الاقراض في إطار مبادرة الخمسة تريليون دينار	35
6.4	القروض المُتعثرة	36
6.5	القدرة التنافسية لمعدلات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	37
6.6	برامج ومنتجات ضمان القروض الحالية	37
6.7	معوقات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة- وجهة نظر المصرف	38
7	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واولويات التمويل المطلوبة	42
7.1	التوزيع الجغرافي	42
7.2	لمحة عن مالكي/ مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة (النوع الاجتماعي، والتعليم، والخبرة)	42
7.3	طبيعة اعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الموظفون والفروع والقطاع والأصول	45
7.4	مصادر التمويل والمصارف	48
7.5	درجة معرفة الخدمات المالية المتنوعه	51
7.6	احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (المبلغ، والمدة، والضمانات)	52
7.7	سيولة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدارة الدورة النقدية	55
7.8	العقبات التي تحول دون وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان	57
8	المصادر	60

قائمة الأشكال التوضيحية

1	بنية صادرات العراق في عام 2020 مستثنى منها الصادرات النفطية والمعادن الثمينة	26
2	تصنيف المصارف بناء على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه من خلال البنك المركزي العراقي	30
3	القروض المصروفة بالدينار العراقي- مبادرة ترليون دينار	32
4	نسبة القروض المصروفة بقيمة عقد تزيد عن 1 مليار دينار عراقي	32
5	القروض الممنوحة للتمويل العقاري (نسبة مئوية)	33
6	عدد المستفيدين- مبادرة تريليون دينار	33
7	النسبة التقديرية للمستفيدين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (يسار) ومتوسط حجم القرض للمستفيدين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدولار الأمريكي (يمين)	34
8	التوزيع القطاعي للمصروفات حسب المبلغ (يسار) وحسب فئة المستفيدين (يمين)	34
9	القروض المصروفة بالدينار العراقي- مبادرة خمس تريليونات دينار	35
10	نسبة القروض المُتعثرة	36
11	المبالغ التي سددتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية عن القروض المتعثره (النسبة المئوية)	36
12	معدلات سعر الفائدة في عينة من المصارف	37
13	العقبات التي تعترض إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة- وجهة نظر المصرف	39
14	تقييم سهولة تسييل الضمانات من منظور المصارف	41
15	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة العينة حسب الموقع الجغرافي	42
16	المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المستوى التعليمي (يسار) ولإقليم كوردستان (يمين)	43
17	اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس	44
18	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سنة التأسيس	44
19	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين - تعريف وزارة التخطيط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (يسار) وتعريف المجتمع المدني (يمين)	45
20	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الفروع	46
21	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي	46
22	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قيمة المعدات/ الآلات التجارية	47
23	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين وقيمة المعدات/ الآلات التجارية (بالدولار الأمريكي)	47
24	المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق (يسار) والإنترنت للتسليم (يمين)	48

25	المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مصرفي حسب عدد الموظفين	49
26	المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مصرفي حسب القطاع	49
27	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب مصدر التمويل	50
28	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة الى التمويل	50
29	معرفة المتجات والخدمات المالية المختلفة بين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة	51
30	متوسط مبلغ القرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة الى التمويل (بالدولار الأمريكي)	52
31	متوسط مبلغ القرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين (بالدولار الأمريكي)	53
32	الشكل المفضل للضمان لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	54
33	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب فترة السداد المفضلة	54
34	توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب فترة السداد المفضلة وحسب القطاع	55
35	المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النسبة المئوية للمبيعات الآجلة (يسار) ومتوسط فترة السداد بالأشهر (يمين)	56
36	المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النسبة المئوية للمشتريات بالآجل (يسار) ومتوسط فترة سداد المشتريات الآجلة بالأشهر (يمين)	56
37	معوقات الوصول إلى التمويل من منظور المشاريع الصغيرة والمتوسطة	57

قائمة الجداول

1	تعريف وزارة التخطيط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	24
2	تعريف اتحاد الصناعات العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	24
3	تعريف المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	24
4	العدد التقديري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية	25
5	توزيع المصارف العراقية حسب النوع	28
6	أداء الشركة العراقية للكفالات المصرفية منذ بداية عملها	38

قائمة المختصرات

BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CBI	البنك المركزي العراقي
CIED	قسم تبادل المعلومات الائتمانية في البنك المركزي العراقي
CSO	الجهاز المركزي للإحصاء
EU	الاتحاد الاوروبي
FFM	تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
ICBG	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFI	اتحاد الصناعات العراقي
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPC	شركة دولية للاستشارات
KYC	اعرف عميلك
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MSMEs	المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NPL	القروض المتعثرة
POS	نقاط البيع
SMEs	المشاريع الصغيرة و المتوسطة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1 الوضع العام

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق واحدة من أكثر القطاعات في السوق الغير قادرة إلى الوصول الى التمويل. فقد أدرجت المصارف هذه المشاريع في أدنى ترتيب أولويات التمويل الخاصة بها. وتسعى المصارف في العراق جاهدة إلى تحقيق أرباح عالية من مزادات العملة، والاستثمار في الدين الحكومي، وتمويل عملاء التجزئة. وأصبحت هذه البدائل المُربحة للمصارف أكثر جذباً عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يتسم بعدم استقرار العملة وضعف الاجراءات القانونية لتسييل الضمانات، وضعف الوضع القانوني المُرتبط بإثبات حقوق الملكية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وادت هذه العوامل كافة الى أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقع ضمن اهتمام القطاع المصرفي في العراق.

ومن ناحية أخرى، فثمة العديد من مبادرات السوق التي تعمل على تعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل. وتُعد مبادرة تريليون دينار للبنك المركزي العراقي في صدارة هذه المُبادرات التي تتلخّص في تقديم تسهيلات إعادة تمويل بهدف توفير تمويل بتكلفة مقبولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القطاع المصرفي. كما ساعدت مبادرات أخرى من المانحين الدوليين والجهات الفاعلة المحلية على زيادة فرص الوصول الى الائتمان. ومع ذلك، بشكل عام، لم تساهم بشكل كبير في سد فجوة التمويل في سوق إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

2 الاهداف العامة لاعداد التقرير

يسعى مجتمع المانحين الدوليين وحكومة العراق إلى تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في البلاد دون الاعتماد على قطاع النفط والغاز، ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وفقاً لأحدث المعايير الدولية وأكثرها فعالية.

ومع ذلك، فلا يوجد إلا اليسير من البحوث حول الاحتياجات التمويلية الحقيقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. ويمكن لهذا الأمر أن يحد من قدرة الحكومة ومجتمع المانحين على تعديل وتكييف إجراءاتهم وتطبيق أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الظروف الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

كما ويهدف تقديم هذا التقرير الى تقديم لمحة دقيقة عن عادات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية والحقائق والأرقام الميدانية حول اولويات التمويل المطلوب لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة تعديل السياسات العامة الحالية والمستقبلية وتقديم المساعدة الفنية الدولية التي تهدف إلى زيادة وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

أُعد هذا التقرير كجزء من المكون رقم (4) من مشروع تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق، وهو مشروع تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبتمويل مشترك من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي (EU). ومن خلال العمل بالشراكة مع حكومة العراق، فإن بعثة تقصي الحقائق تهدف إلى زيادة وتسهيل وصول المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال إصلاح السياسات، والدعم التشغيلي للبنك المركزي العراقي، وبناء قدرات المصارف العراقية ومؤسسات التمويل في المجالات الهامة المتعلقة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث

يجمع هذا التقرير بيانات ونتائج الدراسات الاستقصائية المكثفة الثلاثة التي أجرتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في كافة أنحاء العراق في عامي 2022 و2023، وبدعم من الجهات الرئيسية ذات العلاقة في العراق. وكان الهدف من الاستطلاعات فهم:

أ- الوضع الحالي لمقدمي الخدمات المالية في العراق،

ب- احتياجات التمويل الهامة للمشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة،

ت- معوقات التمويل التي تواجه المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

وسيتم نشر وإصدار الدراسات الناتجة عن الاستطلاعات الثلاثة في الأشهر المقبلة.

تضمنت المنهجية والمصادر[1] مراجعات مكتبية مكثفة للبحوث السابقة، والسياسات واللوائح العامة الحالية، والاستبيانات التي أُجريت لكل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومقدمي الخدمات المالية بالشراكة مع البنك المركزي العراقي، ومقابلات مُعمّقة ومُكثّفة، ومناقشات جماعية مُركّزة عبر العديد من المجالات مع مالكي ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع كافة الجهات ذات العلاقة في الجانب التمويلي العراقي (لاسيّما المصارف الرائدة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق)، وبدعم كريم وقيّم من اتحاد الصناعات العراقي، ورابطة المصارف الخاصة العراقية (IPBL). ويهدف هذا التقرير إلى أن يكون بمثابة أداة مرجعية عملية لصناع القرار. لهذا، فإن هذه التقرير لم يتم تقديمه على شكل بحث اكاديمي عن عمد وتركز العمل فيه على الحقائق والبيانات والنتائج الرئيسية لتوصيات قابلة للتنفيذ. سيتم توفير المزيد من التفاصيل والبيانات الشاملة والمراجع الإضافية والمزيد من التحليل الأكاديمي المتعمق للسياسات والمعلومات المنهجية في الاستقصاء وتقارير البحث الثلاثة المذكورة أعلاه والتي سيتم نشرها للجمهور في الأشهرالمقبلة.

3 الهدف من التقرير

إن الهدف من هذا التقرير يكمن في تعزيز فعالية وتأثير الإجراءات التي تهدف إلى زيادة وتيسير الوصول إلى التمويل لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال صياغة توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين كفاءة الجهود الحالية والمستقبلية المبذولة في هذا المجال، استناداء بشكل أساسي إلى أفضل الممارسات والافتراضات الدولية والمعرفة والخبرة التجريبية للاحتياجات الفعلية الهامة للمشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد هذا التقرير ان هناك معرفه وخبرات ميدانية سابقة في هذا المجال في العراق لكنها تفتقر الى المنهجية العلمية والاكاديمية .. اضافة الى ذلك فإن محتوى هذا التقرير يهدف إلى دعم وتنظيم حوار السياسات الحالي والمستقبلي، وإجراء إصلاحات في السياسات الداعمه والمؤثرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسهيل الوصول إلى التمويل في العراق.

ويُقدّم هذا التقرير:

- **لمحة عامة عن المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى وصولها إلى الائتمان من خلال القطاع المالي، وتقدير احتياجات التمويل الحقيقية لهذه المشاريع،**
- **استناداء إلى ما ورد أعلاه، يقدم التقرير ايضا توصيات تشغيلية ملموسة قابلة للتنفيذ تستهدف الحكومة، والجهات المانحة، والقائمين على تقديم المساعدات، والبنك المركزي العراقي، والمصارف العراقية،من اجل تعديل وتحسين السياسات العامة الحالية والمستقبلية والمساعدة الفنية المطلوبة من اجل تحقيق ذلك.**

[1] يجمع هذا التقرير الأرقام من أربعة مصادر رئيسية :(1) مسح البيانات الأولية لعينة كبيرة من 257 من أصحاب ومديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العراق (2) مسح البيانات الأولية لعينة كبيرة من المصارف العراقية لفهم نشاطها، وتواصلها، وتخصيص الموارد اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعوامل التي تمنعها من التركيز على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة (3) جمع البيانات الأولية من إدارة عمليات البنك المركزي العراقي، لاسيّما الأرقام المتعلقة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار مبادرة تريليون دينار (4) البيانات الأولية من المقابلات المباشرة مع المصارف، لاسيّما تلك المصارف الرائدة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

ويُعد هذا التقرير أداةً قيّمة وارشادية للحكومة، والجهات المانحة، والقائمين على تقديم المساعدات والمصارف بحيث تم ذكر بيانات شاملة وموثوقة لتمكينهم من تعزيز سياساتهم وقياس مدى الاثر على مبادراتهم المختلفة بصورة دقيقة.

ويهدف التقرير أيضاً إلى تقديم تقييم تشغيلي موثوق حول العقبات التي تواجهها المصارف عند إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية، وتجاوز العقبات الواضحة والحقيقية ، مثل افتقار المتقدمين للحصول على التمويل للضمانات المطلوبة والتخوف من التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والنظر في العمليات والاجراءات المصرفية الداخلية كمعيقات أمام تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى ربحية المصارف من تقديم مثل هذه الخدمات، وطرح مقترحات لحلول مفيدة للطرفين المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتطرق التقرير إلى قضايا السياسات الحكومية العامة التي لا تدخل ضمن اختصاص البنك المركزي العراقي، ولاسيّما القضايا القانونية وإنفاذ العقود. لكن لم يتم ناقشها باستفاضة حيث أن الهدف الرئيسي من التقرير ينصب على الإجراءات القابلة للتنفيذ في نطاق اختصاص القطاع المالي.

4 المخلص التنفيذي

4.1 مُلخص النتائج الرئيسية

- وفقا **لتقديرات مبنية على عدة مصادر، فإن هناك ما بين 377,000 و840,000 شركة صغيرة ومتوسطة في العراق. وبناءً على المسح الذي أجريناه، تتراوح الاحتياجات التمويلية المقدرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين 3.77 مليار دولار أمريكي و8.40 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن عدد المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة المؤهلة إدارياً للحصول على تمويل رسمي، أي المسجلة رسمياً والتي تقدم بيانات مالية مناسبة، ومحدثة مع ضرائبها[2]، وما إلى ذلك، قليل بشكل ملحوظ.**

- **بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع، فقد بلغ متوسط احتياجات التمويل 33,020 دولار أمريكي.** كما إن مقدار متوسط مبلغ التمويل المطلوب 10000 دولار أمريكي، مما يعكس العدد الهائل من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في هذا القطاع. ويبلغ متوسط مبلغ التمويل المطلوب من المشاريع الفردية 9000 دولار أمريكي. كما إن متوسط مبلغ التمويل المطلوب للمشاريع التي يعمل بها موظف واحد إلى ثلاثة موظفين اضافة الى تلك التي تضم من أربعة إلى ثلاثين موظفاً متشابه جداً حوالي 35000 دولار أمريكي.

على الرغم من الحاجة الماسة للتمويل، إلا أن اختراق القطاع المصرفي لسوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة ظل ضئيلا للغاية، حيث يمتلك أقل من 18٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حساباً مصرفياً وأقل من 5٪ لديها إمكانية الوصول إلى الائتمان. وأظهر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة درجة عالية من عدم الثقة

[2] ليس لدى سلطة الضرائب العراقية إلا 49000 مشروع صغير ومتوسط مسجلة رسميا كدافعي ضرائب، ولا يوجد إلا 5000 مشروع تسدد الضرائب بشكل فاعل.

والارتباك وعدم الرغبة في التعامل مع القطاع المصرفي. ويبدو أن العديد منهم غير قادرين على فهم أهمية بناء علاقة مع المصرف كشرط مُسبّق للوصول إلى الائتمان.

- **ما تزال المصارف العراقية ترى في المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاعاً عالي المخاطر مقارنة بالبدائل المربحة الأخرى ذات الأرباح الأعلى، مثل مزادات العملة، والإقراض للحكومة، والإقراض للأفراد.** وكشف فحص الميزانيات العمومية للعديد من المصارف المرموقة عن أن صافي دخل الفوائد، في المتوسط، يمثل 47٪ من إجمالي الدخل التشغيلي. وبالنسبة لبعض المصارف، يبلغ أقل من 7٪.

- **كما ومن الجدير بالذكر ان المصارف العراقية لها وجود محدود للغاية في محافظات العراق. وعلاوة على ذلك، لا يجري تطوير للمنتجات المصرفية التقليدية والرقمية أو تسويقها بشكل جيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.** كما ويمتلك أي مصرف في العراقفي المتوسط، تسعة فروع في كافة أنحاء البلاد، وخمسة موظفين مسؤولين عن التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعني هذا الأمر أن هناك فرصاً قليلة للاتصال مما يشير الى ان خدمة العملاء ضعيفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **يُعد إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار مبادرة تريليون دينار من البنك المركزي العراقي عمليا النافذة الوحيدة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** تأسست هذه المبادرة كمخطط لإعادة التمويل لتشجيع المصارف التجارية على تقديم تمويلات منخفضة التكلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبحلول عام 2022، ومع وجود أكثر من 40 مصرفاً مُشاركاً، بلغ إجمالي الائتمان الممنوح في إطار المبادرة 2.7 تريليون دينار عراقي (حوالي 2 مليار دولار أمريكي). وعلى المستوى النظري فان إجمالي المبالغ الممنوحة تغطي ما بين 9.02٪ و20.09٪ من إجمالي احتياجات السوق.

- **على الرغم من ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من مبادرة تريليون دينار التي أطلقها البنك المركزي العراقي، إلا أن 16٪ فقط من التمويل يذهب فعلياً إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتُستخدم نسبة كبيرة لإقراض المشاريع الكبيرة و قروض السكن** . كما ارتفع عدد المستفيدين بشكل ملحوظ إلى 8,434 في عام 2021 وإلى 17,658 في عام 2022. ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من القروض الممنوحة بموجب المبادرةوتحديداً 62٪ من الإجمالي في عام 2022 تجاوزت عقود التمويل الخاصه بهم مليار دينار عراقي (700,000 دولار أمريكي تقريباً). ويشير هذا الأمر إلى أن هذه النسبة من المقترضين يمثلون مشاريع كبيرة وليس مشاريع صغيرة ومتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 22٪ من القروض الممنوحة من المبادرة المبادرة في عام 2022 استخدمت لتمويل العقارات.

- أُستخدم المصرف العقاري وصندوق الاسكان أموال الإقراض في إطار مبادرة الخمسة تريليونات دينار بشكل أساسي لتمويل قروض الاسكان وليس لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو غيرها من المؤسسات (انظر الرسم البياني أدناه). كما ان نسبة التمويلات الممنوحة من من مصرف التعاون الزراعي والمصرف الصناعي من ضمن المبادرة كان ضئيلاً ويعاني مصرف التعاون الزراعي من العديد من نقاط الضعف في الحوكمة والرقابة بحيث لم يتمكن من استخدام أموال المبادرة بكفاءة. كما كان المصرف الصناعي كان مُترددا للغاية في استخدام الأموال وتقديم التمويل للمشاريع الصناعيه. تم الافصاح عن 225 فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة موّلها المصرف الصناعي في إطار مبادرة الخمسة تريليون دينار في عام 2022.

- **فيما يتعلق بهيكل الأعمال، فإن المشاريع الصغيرة التي يعمل بها أقل من ثلاثة موظفين هي النوع السائد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** وتتركز معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة والخدمات، وهو ما يعكس اعتماد الدولة على الواردات. بينما لا تساهم الزراعة إلا بشكل هامشي في الناتج الاقتصادي، فإن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يأتي في المرتبة الثانية بعد الحكومة في توفير فرص العمل. في عام 2020، لم يكن هناك سوى 26435 مشروع صناعي صغير ومتوسط في العراق، من بينها 188 مشروع متوسط الحجم. وقد قدر عدد المشاريع الصناعية الصغيرة التي عادة ما يكون لديها أقل من ثلاثة موظفينبحوالي 26,247 في نفس العام. وتتركز هذه المشاريع بشكل رئيسي في كل من بغداد وديالى وكركوك.

- **هناك طلب كبير على التمويل قصير الأجل لدعم عمليات الشراء والبيع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.** فمن ناحية المبيعات، تبيع 55٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع بالأجل، وثلث هذه

المشاريع تشكل المبيعات الاجلة اكثر من 30% من اجمالي مبيعاتها. وعلى صعيد المشتريات، يشتري 47.8٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المواد عن طريق الدفع الآجل، منها 33٪ لديها أكثر من 30٪ من مشترياتها بالدين. بالإضافة إلى ذلكأشار 22٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين شملهم الاستطلاع إلى أنهم سيحتاجون إلى التمويل لشراء المواد الخام، بينما أشار 24٪ إلى أنهم سيستثمرون في زيادة المخزون. فيما يتعلق بالاستثمار في الأصول طويلة الأجلخططت 16٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع للاستثمار في الأراضي والعقارات، بينما خططت 25٪ لشراء المعدات. بلغ متوسط مبالغ التمويل المطلوبة لتمويل شراء المواد الخام والمخزون 7,500 دولار أمريكي و15,000 دولار أمريكي على التوالي. كما ويشكل الطلب على تمويل المركبات والعقارات حجم تذكمبلغ تمويل اكبر حيث بلغ حوالي 40,000 دولار أمريكي.

- **يعد نقص المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة احد اهم القيود التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التقدم للحصول على التمويل**. كثير من العراقييناسيّما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديهم حساسية تجاه " الفائدة" لأنهم يعتبرونها شكلاً من أشكال الربا. وفي الوقت ذاته، فإن المصارف الأكثر نشاطاً في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تقدم أي منتجات تلبي هذه المخاوف والتحفظات. وقد توصلت بعض منظمات التنمية مثل منظمة العمل الدوليةإلى مناهج متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتخفيف تحفظ المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتقدم بطلب للحصول على التمويل .

- ما **يزال الافتقار إلى الضمانات هو العقبة الرئيسية أمام تقديم التمويل لمشاريع القطاع الخاص**. ويعتمد نظام ضمان التمويل الذي تتبعه كافة المصارف بشكل حصري تقريباً على استخدام رواتب موظفي الخدمة المدنية كضمان. وتعتبر الضمانات العقارية ثانوية بالنسبة للضمانات القائمة على الراتب في كافة المصارف تقريباً ويخلق هذا النهج لمنح القروض تحديات للمشاريع التي تعتمد عادة على تسهيلات الأعمال كضمان. وعلاوة على ذلك، كما انه يقيد فرص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لمحدودية عدد موظفي الخدمة المدنية الراغبين والقادرين على تقديم رواتبهم كضمان لطالب التمويل، مما يجعل تمويل القطاع الخاص وتنميته يعتمد على موظفي القطاع العام.

- تعد الشركة العراقية للكفالات المصرفية شركة الضمان الوحيدة القائمة في العراق التي توفر للمصارف ضمانات للقروض التي تمنحها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. الا ان القيود والضوابط المفروضه على منهجية عمل الشركة تجعلها لاتقوم بضمان إلا القروض الممنوحة من المصارف **للمشاريع التي لديها الضمانات بالفعل**. وهذا يعني أنه ومن الناحية العملية، الشركة العراقية للكفالات المصرفية تُقدّم ضمانات للمصارف المُقرضة بينما ما تزال تطالب بضمانات على أساس الراتب من المشاريع المقترضة.

- **لا يتمتع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموماً بمستوى عالٍ من التعليم. وتفتقر الغالبية العظمى إلى المعرفة الأساسية للإدارة المالية والمنتجات المصرفية. وعلاوة على ذلك، عادة ما يكون لدى اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعليم ضئيل أو معدوم، مما يؤدي إلى أن المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة ليست مبتكرة وتقل احتمالية إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة مناسبة للتصدير**. ويُعد مستوى التعليم منخفض بشكل عام في المشاريع الصغيرة، والتعليم العالي أكثر شيوعاً في المشاريع الكبيرة. ومن المثير للاهتمام من أن أصحاب الأعمال في القطاع الصناعي يميلون إلى الحصول على مستويات تعليمية أقل من أولئك الذين يديرون أعمالاً تجارية. كما ويعني المستوى المنخفض لمحو الأمية المالية أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تفشل في إدارة مواردها المالية بشكل صحيح، حتى فيما يتعلق بمفاهيم بسيطة مثل تخصيص الأموال للوفاء بالالتزامات المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تدرك معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما تقدمه المصارف من حيث المنتجات الائتمانية وغير الائتمانية. كما إن المصارف ذاتها مسؤولة جزئياً عن ذلك، بسبب أوجه القصور من حيث الرؤية وحملات التسويق الموجه .

- **يُعد وجود المرأة في الحياة الاقتصادية محدوداً بشكل عام.** فثمة نقص واضح في التمثيل النسائي في الأعمال التجارية التي تمت مقابلتها لهذه الدراسة. ويتركز عمل النساء في المناصب الإدارية في الهيئات الحكومية وغير الحكومية في العراق أكثر من دورهن في إدارة الأعمال التجارية. ففي عام 2021، كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضاً بشكل خاص عند 10.6٪، مقارنةً بـ 68٪ للرجال.

- **عدم الوضوح حول ملكية الأراضي وسنداتها بسبب إرث التخطيط الاقتصادي يمثل مشكلة كبيرة للعديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحصول على التمويل.** يتم إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل عام في مواقع محددة كأراضي زراعية. وما يزال هذا الإرث من ماضي البلاد باقياً وتيمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من استخدام الأرض والعقارات المقامة عليها كضمان.

- يتمتع العراق بواحد من **أقل معدلات الشمول المالي في المنطقة. ويُبيّن الاستطلاع أن 95٪ من المشاريع الصغيرة جداً و69٪ من المشاريع الصغيرة ليس لديها حساب مصرفي.** ووجد البحث الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كردستان أن 1.5٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع لديهم حسابات مصرفية.

- **تظهر الدراسة أن 86٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع تعتمد على المدخرات الشخصية ودعم الأسرة، بدلاً من المصارف، لتمويل أعمالها.** وهذا يمكن أن يقلل من كفاءة الإدارة المالية وتطوير الأعمال من خلال تقليل النفوذ الذي يمكن أن تحصل عليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من استخدام التمويل الخارجي، مما يتطلب خطط عمل سليمة ومنظمة. كما وان المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضًا تفضل اتباع نهجًا غير مقيد في استخدام الأموال مقارنة مع الاموال التي تأتي من المصرف، حيث تميل المصارف إلى مراقبة استخدام القروض التي تمنحها.

- أثبتت مبادرات التريليون دينار من البنك المركزي العراقي نجاحها الكبير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الضمانات والقادرة/ المؤهلة للحصول على التمويل الخارجي الرسمي.

- ويكمن السؤال في كيفية تواصل المصارف والبنك المركزي العراقي مع 86٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل الشخصي لتسيير اعمالها وحول معالجة الأسباب المختلفة التي تجعلها تختار أو تلجأ إلى التمويل غير الرسمي (غياب التسجيل، عدم وجود حساب مصرفي، عدم وجود محاسبة سليمه وقلة الوعي بمنتجات التمويل وغياب منتجات التمويل الكافية وغياب الضمانات).

- لوحظ أن المؤسسات المالية الدولية لعبت دوراً نشطاً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من المصارف كما ولم تكن غرف الصناعة الإقليمية في مختلف المحافظات العراقية على دراية بجميع اللوائح المتعلقة بالبنك المركزي العراقي وغيرها من الاجراءات والتعليمات ذات الصلة التي يمكن أن تؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاعضاء لديها للتقدم بطلب للحصول على التمويل. اشتكى الكثير من عدم وجود قنوات اتصال مع البنك المركزي العراقي لفهم التطورات الجديدة في التعليمات والاجراءات التي يمكن أن تؤثر على وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

4.2 التوصيات الرئيسية

تمثل زيادة وتسهيل برامج التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بالفعل تحدياً كبيراً في الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات من صادرات النفط والغاز وحيث تمتلك المصارف خيارات أكثر جاذبية لتحقيق الربح من تقديم برامج التمويل لمشاريع القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن هامش التحسين مهم إذا ما أخذت الحكومة والبنك المركزي العراقي والمصارف العراقية والجهات المانحة ومقدمو المساعدات التوصيات التالية في الاعتبار بالإضافة إلى الاستفادة من تجربتهم الخاصة لتشجيع الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تتمتع المصارف نفسها بفرص كبيرة لتوسيع حصتها في السوق في هذا القطاع من خلال تصميم منتجات أكثر تفصيلاً. فيما يلي التوصيات الرئيسية.

4.2.1 التوصيات المُقدّمة إلى الحكومة العراقية

- ينبغي على الحكومة العراقية النظر في إنشاء صندوق ضمان حكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقدم ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك ضمانات. هذه هي أفضل الممارسات الدولية في قيادة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والمتقدمة، وخاصة بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط والغاز. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مؤسسة ضمان مستقل.

- **ينبغي معالجة مواطن الضعف في تسجيل الملكية ومسألة سندات الملكية، لاسيما في حالة المشاريع الصناعيةمن قبل الحكومة العراقية.** لا تستطيع غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي تقديم ضمانات عقارية كافية لأن معظم المنشآت الصناعية مبنية على مواقع حددها القانون القديم كأرض زراعية. سيسهم دعم التحسينات في هذه المجالات بشكل كبير في زيادة فرص الحصول على التمويل لصالح المشاريع الصناعية.

- **على صعيد آخر، قد يحتاج صانعو السياسة العراقيون إلى التفكير في إنشاء سجل للضمانات المنقولة.** يمكن إنشاء سجل فعال للضمانات المنقولة مع تشريعات تمكينية محددة في وقت أقصر بكثير مما هو مطلوب، على سبيل المثال لإجراء مراجعة كاملة لبيئة االتنفيذ القضائي. يجب إعطاء الأولوية لذلك، ربما بدعم من المانحين الدوليين.

- **تُعد أحد العوامل الرئيسية في خلق بيئة محفزة لنمو الأعمال هو استقرار العملة.** ويُظهر تاريخ العديد من البلدان ذات العملة غير المستقرة أن المشاريع أصبحت مترددة في توسيع أعمالها وأن المصارف تتردد من تقديم الخدمات المالية، خاصة على مدى فترات طويلة. وتحتاج الحكومة العراقية، بقيادة البنك المركزي العراقي، إلى الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية لتثبيت سعر صرف الدينار العراقي لخلق بيئة تمكن المشاريع والمصارف من العمل بكفاءة أكبر.

- **ينبغي إطلاق خطة وطنية طموحة لتعزيز التسجيل الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي بالفوائد العملية للتسجيل لأصحاب هذه المشاريع والقائمين عليها** (الوصول إلى التمويل، ومصداقية الأعمال على الصعيدين الإقليمي والدولي، والوصول إلى الدعم المالي والتجاري من الحكومة والمانحين الدوليين، إلخ...).

- **ينبغي أن تكون هناك خطة طموحة لتشجيع المشاريع على فتح حسابات مصرفية،** وتطبيق المباديء المحاسبية الرسمية في سجلاتهم وتشجيع المصارف على المزيد من التطوير والإعلان لحلول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **ينبغي العمل على اطلاق مبادرة حماية المنتج الوطني وتنفيذها لحماية منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية من المنافسة غير العادلة من الواردات الأجنبية الرخيصة غير الخاضعة للضرائب في السوق العراقية. وهذا من شأنه أن يسمح للعملاء العراقيين بشراء المنتجات العراقية بأسعار مساوية للواردات الرخيصة وتمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية من تحقيق اهدافها وطموحاتها** كما وتجدر الاشارة الى ان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة وبالتالي لديها إمكانات عالية لاستقطاب الايدي العامله لكل من الوظائف الماهرة وغير الماهرة في الاقتصاد العراقي.

4.2.2 التوصيات المُقدّمة إلى مجتمع المانحين والقائمين على تقديم المساعدات

ينبغي على المانحين والقائمين على تقديم المساعدات التنموية أن ينظروا في كيفية دعم التوصيات المقدمة إلى الحكومة والبنك المركزي العراقي والمصارف العراقية، وبالتوازي مع ذلك، والبدء أو مواصلة دعمهم في المجالات التالية:

- **يحتاج مجتمع المانحين إلى زيادة الجهود لتعزيز برامج التثقيف المالي/ محو الأمية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة** .يجب أن يتم توفير البرامج التدريبه لتطوير مهارات الإدارة المالية (مسك الدفاتر والتخطيط المالي وإدارة الاستحقاقات) ومحو الأمية المصرفية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فهم الأعمال المصرفية وبيئة الأعمال الاقتصادية . كما ويعد التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة أمراً ضرورياً لضمان أن التدريب على محو الأمية المالية مصمم وفقاً لاحتياجات المجتمعات المُختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- **ينصح البنك المركزي العراقي ومجتمع المانحين بدعم المصارف في العمل خارج مبادرة البنك المركزي العراقي وتطوير منتجات مصرفية بمواصفات مختلفة ومتطلبات ضمان واستخدامات متنوعه للتمويل.** وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى عدم وجود منتجات في السوق لتمويل احتياجات السيولة قصيرة الأجل. وينبغي أن تكون المنتجات مصممة لاستيعاب طول الدورات النقدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطةكما و .يجب تقديم تسهيلات

السحب على المكشوف للاحتياجات النقدية قصيرة الأجل للغاية للتمويل الموسمي لتغطية شراء المواد الخام، كما ويجب تقديم قروض رأس المال العامل

- **من أكثر القضايا إلحاحاً في السوق العراقي تكمن في توافر الضمانات المقبولة**. ونظراً لأن معظم الموظفين الذين يتم دفع رواتبهم عن طريق الإيداع المباشر هم بالفعل مقترضون أو كفلاء مما يظهر حاجة ملحه الى انشاء صندوق او منهجية ضمانات مخصصه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهله للحصول على التمويل بمعزل عن الضمانات التقليدية المعروفة.

- ينبغي تصميم الحملات الترويجية والتوعوية وتنفيذها لتشجيع اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فتح حسابات مصرفية حيث يساهم ذلك بشكل كبير في بناء تاريخ مصرفي بين المصرف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يجب أن يكون موجودًا قبل التقدم للحصول على التمويل او الاستفادة من الخدمات المصرفية المختلفة.

- ينبغي تصميم الحملات التوعوية والارشادية وتنفيذها لتشجيع اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على استخدام مصادر التمويل الرسمية بدلاً من الاعتماد على الشبكات الشخصية ومكاتب الصرف الأجنبي لزيادة رأس المال .يجب أن توضح الحملات فوائد المصادر الرسمية للتمويل، بما في ذلك معدلات فائدة أفضل، ورافعة مالية أعلى، ونصائح الخبراء حول الاستخدام الأمثل للأموال

- بالنظر إلى أن معدات ومكائن غالبية المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة تبلغ قيمتها أقل من 15000 دولار أمريكي- أي أقل من متوسط احتياجاتها التمويلية- وكونها بالنتيجة غير مؤهلة أن تكون كضمانات ذات مصداقية. يطرح هذا الامور الفرصه امام منتجات مثل التأجير التمويلي، والتمويل إسلامي كبدائلحيث أن المؤسسة المالية تبقى المالك المعدات التي يحصل عليها المشروع، فإن هاتين الوسيلتين تُعتبران وسيلتا التمويل التي لديهما إمكانات مُعتبرة لسوق إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي (أ) يُعد من الناحية الهيكلية أكثر تكلفةً من التأجير التمويلي من حيث الدفعات الشهرية لأنه يتم حسابها على أساس القيمة الإجمالية للأصل المقتنى بدلاً من القيمة الإجمالية للأصل المقتنى مطروحاً منه قيمة إعادة البيع في نهاية عقد الإيجار، و(ب) يُعد من الناحية الهيكلية مُعقداً مثل القرض التقليدي من حيث التنفيذ.

4.2.3 التوصيات المُقدّمة إلى البنك المركزي العراقي

- **على الرغم من أن البنك المركزي العراقي قد تبنى إجراءات تصحيحية في السياسة النقدية لتقليل هامش الربح لمزادات العملات، إلا أنه من الممكن الاخذ بعين الاعتبار تقييد هذه المكاسب لتشجيع المصارف على التركيز على الإقراض التقليدي كمصدر رئيسي للربح**. ويمكن أن يتبنى البنك المركزي العراقي سياسات تدخلية أكثر لإجبار المصارف على الحصول على حد أدنى من الأرباح القائمة على الفائدة بدلاً من الربح من الرسوم. وقد يتطلب ذلك أيضاً من المصارف أن يكون لديها حد أدنى من إجمالي أصولها في شكل قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تبرز مثل هذه الإجراءات في سياسات التدخل التي تتبناها المصارف المركزية في نيبال ومصر لضمان اتباع نهج تشاركي أكثر من المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- يمكن للبنك المركزي العراقي النظر في إدخال سياسات داعمة لتعزيز وجود المصارف في مناطق مختلفة لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مطالبة المصارف بوجود حد أدنى من الموظفين المخصصين لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **نوصي البنك المركزي العراقي العمل على مراجعة مخصصات الميزانية للإنفاق في إطار مبادرة تريليون دينار والتركيز بشكل أقوى على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلاً من المشاريع الكبيرة والمشاريع المتوسطة الحجم**، ونظراً لأن المشاريع الصغيرة تمثل 16 ٪ فقط من المستفيدين من مبادرة تريليون دينار وأن نسبة كبيرة من أموال المبادرة يتم استخدامها للتمويل العقاري الفردي الذي يتماشى مع الطموح لتعزيز الاقتصاد الا انه قد أسفر عن نتائج تمويل مباشر أكثر تواضعًا لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **ينبغي استخدام قسم تبادل المعلومات الائتمانية في البنك المركزي العراقي، أي مكتب الائتمان وسجل الائتمان، للتعويض عن عدم وجود ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدهم بتسجيل ائتماني لمساعدتهم على إنشاء سجل سمعة ائتمانية من شأنه ان يقدم تقييما موضوعيا ومما يساهم في تقليل مخاطر الائتمان، وتشجيع المصارف على إقراضها ومساعدة مؤسسات التمويل في اختيار العملاء وإدارة المخاطر.** وبالإضافة إلى ذلك تتمثل إحدى أولويات التحسين في تصنيف قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قاعدة بيانات قسم تبادل المعلومات الائتمانية حتى يتمكن اصحاب القرار من مراقبة أداء قطاع التمويل والاداء المالي باستمرار لتعزيز سياسات تمويل المشاريع.

- **يمكن للبنك المركزي العراقي النظر في إنشاء آلية للمراقبة الدورية لوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية، لاسيّما التمويل، وما إذا كان لديها حساب مصرفي تقليدي أو رقمي.** كما يمكن إنشاء نظام مراقبة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان من خلال مكتب تبادل المعلومات الائتمانية في البنك المركزي العراقي وذلك بدمج بيانات اعرف عميلك (KYC) وتحديد النسبة المئوية لأصحاب الحسابات الذين يمكن تصنيفهم على أنهم مشاريع صغيرة ومتوسطة.

- **يمكن للبنك المركزي العراقي النظر في مراجعة التوجيهات الخاصة بمبادرة تريليون دينار للسماح بمجموعة متنوعة من خيارات الضمان.** ولا تشمل التوجيهات الحالية الأصول المنقولة (خاصة المركبات والمعدات الصناعية) كخيارات ضمان مقبولة ويعتبر شرط أساسي لنجاح هذه المبادرة هو وجود سجل للضمانات المنقولة ولجان من ذوي الخبرة لتقييم قيمة الأصول.

- **ينصح البنك المركزي العراقي بمراجعة متطلبات المصارف لفتح الحساب، خاصة فيما يتعلق بإجراءات "اعرف عميلك".** إن استعادة مناخ الثقة بين المصارف والقطاع الخاص، مباشرة من الخطوة الأولى لفتح الحساب، أمر مهم كأساس للمصارف لمعرفة عملائها بشكل أفضل، وتمكينهم من أن يكونوا أكثر جرأة في تقديم الائتمان. في حين أن عملية اعرف عميلك (KYC) لها أهمية كبيرة في مكافحة غسيل الأموال، إلا أن الإجراءات المتضمنة تعتبر مملة ومرهقة للغاية بالنسبة لمعظم العملاء من المشاريع.

- **نوصي البنك المركزي العراقي بتطبيق سقف تنظيمي مُلزم على أسعار الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** واعتبار عدم الامتثال لهذا السقف بمثابة عمل مصرفي غير مقبول، وسيترتب عليه إجراءات تأديبية يقوم بها المركزي العراقي تجاه المصارف المخالفة.

- يحتاج البنك المركزي العراقي إلى الضغط من أجل مشاركة أكبر من المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث أن المصارف الخمسة الرائدة في هذا المجال كلها مصارف غير إسلامية. وينبغي أن ٍينظم البنك المركزي حوارا مع المصارف غير الإسلامية لمناقشة المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- نوصي البنك المركزي العراقي بالنظر في إنشاء برنامج ضمان للقروض و/ أو صندوق ضمان حكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من الضمانات التقليدية التي تعتبر مقيدة للمشاريع الصفيرة والمتوسطة في الوصول الى التمويل.

- نوصي البنك المركزي العراقي بإجراء حملات توعوية دورية مع اتحادات التجارة والصناعة لابقاء رؤساء الغرف على اطلاع دائم بالتطورات والتحديثات التشريعية الجديدة. وهذا من شأنه أن يمكّن الغرف الإقليمية من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواقعة في نطاق اختصاصها في فهم التشريعات الجديدة وكيف يمكن أن تساعدها في التقدم بطلب للحصول على تمويل من المصارف.

4.2.4 التوصيات المُقدّمة للمصارف العراقية

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي محرك النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية متقدمة و البلدان الناشئة ، وهي القوة الأكثر استدامة في اقتصادات تلك الدول . ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، **على الرغم من أن ألمانيا وشمال إيطاليا لديهما مشاريع متعددة**

الجنسيات كبيرة ومعروفة، إلا أنهما يعتمدان في الواقع بشكل أساسي على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة النابض بالحياة والذي يشكل الجزء الأكبر من اقتصادهما على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد أصبحت المصارف في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي الاقتصادات الأكثر تقدماً أكثر ادراكا لإمكانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكما طوّرت سبل الاتصالات للوصول إليها، والمنتجات المتخصصه، والعمليات الداخلية والأدوات الرقمية وقدمت التدريب لعملائها من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. **ولم يجعل هذا تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نشاطاً مُربحاً فحسب، بل حتى عملاً مُستداماً ومُربحاً للغاية يغذي أعمالهم الأخرى** (مثل العقارات، والإقراض للمؤسسات الكبيرة، والتمويل الشخصي). وتظهر النتائج التي توصلنا إليها أن سوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مربح في العراق إذا تم اتخاذ بعض الخطوات الاستباقية.

- **نوصي بربط الإقراض للمشاريع المتوسطة الحجم بإقراض المشاريع الصغيرة من خلال نهج إقراض سلسلة القيمة العالمية.** يجلب الإقراض إلى سلسلة القيمة- أي للمشاريع ذات الأحجام المختلفة ولكنها تعمل على نفس سلسلة القيمة - فوائد كبيرة لجميع المشاركين في السلسلة لمنتج معين. كما أنه يضمن استمرارية العمل مع هذا المنتج ويخلق العديد من الوظائف، بعضها داخل السلسلة والبعض الآخر يحتاج إلى الإنشاء لإكمال سير العمل . **تُعد سلاسل القيمة ذات الإمكانات العالية للتمويل هي تلك التي تستفيد من الميزة التنافسية للبلد وترتبط أيضاً بالتصدير في نهاية السلسلة.** يمكن الاستدلال على الصناعات ذات الإمكانات العالية من الشكل رقم 1، الذي يوضح الصناعات الرئيسية التي تشكل غالبية الصادرات غير النفطية للعراق. وتشمل هذه إنتاج التمور وجلود الأبقار والورق ومعالجة الجلود.

- ينبغي على المصارف تطوير منتجات تمويلية موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومصممة خصيصًا لتناسب احتياجاتهم.

- **تحتاج المصارف إلى التركيز بشكل أقوى على تقديم منتجات التمويل قصيرة الأجل التي تساعد في تخفيف تأثير التقلبات النقدية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** يتضمن ذلك تطوير منتجات ائتمانية متجددة، مثل السحب على المكشوف وقروض رأس المال العامل، والتي تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إدارة دوراتهم النقدية والمخزون. ومثل هذا الإجراء من المصارف يمكن أن يحل مشكلة التسعيرة المزدوجة التي يستخدمها المورّدون للبيع الاجل اوالدفع النقدي. وبالإضافة إلى ذلك يساعد هذا المنهج في التّحقق من أن القروض تُستخدم للغرض الحقيقي للقرض الذي صرح عنه عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فهي مفيدة جداً للمصارف

- **على الرغم من الارتفاع في تمويل المشاريع الصغيرة بشكل كبير خلال العامين الماضيين، يحتاج القطاع المصرفي إلى تعزيز إقراضه للمشاريع المتوسطة الحجم التي لديها إمكانات أعلى لصنع منتجات ذات قيمة مضافة ووتحفيزها الى التصدير إلى بلدان أخرى.**

- تعتبر المنتجات المالية الموجهه الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ضرورية للعديد من العراقيين، حيث أفاد 90٪ من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع أن غياب المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كان معيقا رئيسياً للتقدم بطلب للحصول على تمويل. لذلك قد تحتاج المصارف التجارية غير الإسلامية إلى التفكير في تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والعمل على الترويج لها من خلال حملات التوعية العامة.

- **تحتاج المصارف العراقية إلى اعادة النظر في الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لزيادة وصولها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** في حين أن واقع القطاع المصرفي في العراق لديه شبكات فروع قليلة، فإن الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب تغطية جغرافية اوسع، مما يستلزم وجود شبكة فروع أكبر في المحافظات المختلفة. علاوة على ذلك، نظراً لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر ذكاءً من الناحية التقنية، تحتاج المصارف إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتلائم العملاء ومعالجة طلبات القروض بفاعلية وسرعة اكبر.

- بسبب الانخفاض في ربحية مزادات العملة، نوصي المصارف في العراق ببناء تركيز استراتيجي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التخطيط لزيادة حصة محفظة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الأصول، في ضوء التمويل الرخيص المتاح في إطار البنك المركزي العراقي.
- **بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المصارف إلى زيادة عدد موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتخصصين وبناء قدراتهم** من أجل تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمقدرة على التعامل مع هذا القطاع من السوق.
- **تحتاج المصارف إلى النظر في مراجعة وتحسين عمليات الإقراض وإجراءاتها لتبسيط دورة الائتمان.** وينطبق هذا بشكل خاص على المصارف الحكومية، مثل المصرف الصناعي، حيث تستغرق عملية طلب القرض عادةً ما بين ستة وخمسة عشر شهراً وفقاً للعديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي.

4.3 الإجراءات التكميلية المقترحة لتعزيز فرص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

الحاجة إلى تمثيل قوي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

لا يوجد في العراق حتى الآن مجموعات قوية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو شبكات منظمة مُخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيكون مثل هذا الجسم التمثيلي المؤسس من القطاع الخاص أو قد يكون متفرعا من منظمة قطاع خاص قائمة وفاعله أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للحكومةلتمكين تقديم الإصلاحات والسياسات السليمة من خلال حوار السياسات والتعاون مع المصارف، لتمكين ومتابعة تطوير عمليات تمويل جديدة سليمة، تحديث وتطوير المنتجات والإجراءات، وبالنسبة للقطاع الخاص لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحديد احتياجاتها المالية والتعبير عنها ومناقشتها بشكل أفضل والمشاركة بشكل بناء مع الحكومة والبنك المركزي العراقي والوسطاء الماليين العراقيين ومع الدوائر العامة الحالية للقطاع الخاص، مثل الاتحادات والغرف التجارية والجمعيات المتخصصه الممثله لقطاعات معينه..

ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ينبغي أن يكون القطاع الخاص هو الذي يحرك هذه الدائرة أو الشبكة المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن ينبثق هذا الجسم التمثيلي من دوائر القطاع الخاص الحالية ولكن ينبغي أن يكون كياناً منفصلاً تماماً(يمكن أن تمثل فيه منظمات القطاع الخاص الحالية) من أجل التعبير عن خصوصية ومتطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث احتياجات الأعمال والمعوقات والفرص المستقبلية.

كما يجب أن تشمل المشاريع الجدية ومسرعات الأعمال من أجل إنشاء منتدى تمويل دائم وحيوي ومفيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقادر على إطلاق المبادرات المختلفة من اجل تعزيز البرامج الموجهه لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اضافة الى برامج تطوير الاعمال.

الحاجة إلى تطوير برامج التأجير التمويلي في العراق

يُعد التأجير التمويلي واحداً من أكثر أدوات التمويل تخصصاً ومرونة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تمويل المعدات لتطوير أعمالها. يؤدي تأجير المعدات الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى دفع تطوير الأعمال والنمو الاقتصادي في أكثر الاقتصادات الناشئة تقدمًا ونجاحًا. وقد ثبت أيضاً أنه الأداة الأكثر فاعلية لإعادة هيكلة القروض المتعثرة في الوصول إلى حل يربح فيه كل من المقرض والمقترض.

على الرغم من السماح بالتأجير التمويلي للمصارف (2004 و2015) في العراق، إلا أن تطوره توقف. ويرجع هذا الأمر إلى عدة عوامل منها:

- **تُظهر أفضل الممارسات الدولية أن أفضل طريقة للترويج للتأجير التمويلي وتطويره وإدارته من خلال جهات تأجير متخصصة** (في بعض الأحيان كيانات مستقلة تابعة للمصارف) بدلاً من المصارف التقليدية بسبب الخصائص المُحددة لعمليات التأجيرالتمويلي.

- الخبرة في مجال التأجير التمويلي هي أيضا ذات أهمية قصوى، وعامل حاسم للنجاح هو شراكة مؤسسات التمويل العراقية مع مشاريع التأجير التمويلي الدولية ذات الخبرة. لسوء الحظ، فإن عمليات التأجير التمويلي غير مصرح بها حالياً إلا للمصارف التقليدية أو الإسلامية في العراق، ولا يمكن ترخيص مشاريع التأجير التمويلي المتخصصة العراقية والأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي.

- **في بعض الأحيان يتم الخلط بين التأجير التمويلي والصيرفة الإسلامية**. بما أن تحصيل الفائدة محظور بموجب الشريعة الإسلامية، تلجأ المصارف الإسلامية إلى عمليات التمويل التي تشبه التأجير التمويلي ، حيث يظل البنك الإسلامي مالكاً للأصل أو المعدات المؤجرة. ومع ذلك، فإن الاختلاف مع التأجير التمويلي هو أنه أكثر تكلفة بالنسبة للمشروع عن التأجير التمويلي المتخصص بحيث يدفع المشروع أقساط شهرية أقل لأنها تدفع فقط مقابل استخدام الأصل (أي القيمة الإجمالية للأصل مطروحًا منها قيمة إعادة البيع في نهاية فترة الإيجار- من سنة إلى خمس سنوات)، بينما في الصيرفة الإسلامية على الرغم من أن البنك الإسلامي لا يزال مالك الأصلإلا أن الأقساط الشهرية التي يدفعها المشروع تستند إلى القيمة الإجمالية للأصل، وبالتالي تكون الاقساط الشهرية اعلى بكثير، والتي غالباً ما تكون عائق امام المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أخيراً وليس آخراً توفر عمليات التأجير التمويلي المرونة والراحة والعمليات السريعة، وهذا ليس هو الحال مع الإقراض الإسلامي حيث تكون العمليات معقدة ومرهقة مثل القروض التقليدية.

يجب شرح فوائد التأجير التمويلي بشكل واضح والترويج لها بين المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة لأن التجربة أظهرت أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقائمين عليها غالباً ما يعتبرونها عن طريق الخطأ مجرد نوع آخر من القروض بدون مزايا واضحة.

يُعد **التأجير التمويلي** بميزاته الخاصة ومميزاته النسبية هو **فرصة لكافة المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة** التي تسعى للحصول على معدات لدعم تطوير أعمالها بطريقة رخيصة وخالية من المخاطر ومرنة. كما **أنها فرصة للوسطاء الماليين العراقيين للانخراط في تمويل مربح وخالٍ من المخاطر للنمو الاقتصادي العراقي من خلال مشاريع التأجير التمويلي المخصصة. لذلك هناك حاجة لتطوير التأجير التمويلي بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.**

الحاجة إلى اتصالات متزايدة ومنسقة مع الجهات المانحة بشأن مبادرات الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

قدم مجتمع المانحين الدوليين ومؤسسات المساعدات التنموية قدرا هائلا من الدعم التمويلي بمختلف أنواعه للمشاريع العراقية بمعدل نجاح جيد. ومع ذلك فان عدد المستفيدين من هذه المبادرات قليل نسبيا وتم تخصيص هذا الدعم بالاغلب للمشاريع التي غالباً ما تم إنشاؤها مؤخراً التي على اطلاع بمبادرات التمويل هذه ولديها دراية جيدة بآلياتها. ومع ذلك، **فإن غالبية اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ما يزالون غير مدركين** لمبادرات التمويل الخاصة بهؤلاء المانحين والمؤسسات المتخصصه في تقديم المساعدات، **مما يترك جزءً كبيراً من إمكانات القطاع الخاص للنمو غير مستغلة.**

بالإضافة إلى ذلك، فإن التزايد المستمر في مبادرات الدعم التمويلي تجعل من الصعب على اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على تصور واضح حول ماهو مطروح وكيف يتقدم بطلب للحصول على الدعم من هذه المبادرات الأكثر صلة بأعمالهم. فقط مبادرات تريليون دينار التي يقودها البنك المركزي العراقي شاركت في أنشطة تعليمية وترويجية واسعة النطاق ساهمت بشكل كبير في نجاح هذه المشاريع.

لا ينبغي أن تكون وسائل الاتصال والتواصل اضافة الى برامج التوعية المختلفه والنشاطات الترويجية بسيطة وقليلة التكلفة ، بل يجب ان تكون شمولية وتدار من قبل خبراء متخصصين في هذه المجالات اضافة الى تخصيص

فوائد التأجير التمويلي

مدفوعات الإيجار التمويلي الشهرية أرخص بكثير بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أقساط سداد القروض التقليدية الشهرية لأنه بدلاً من أن تستند إلى القيمة الكاملة للأصل، يتم حسابها على أساس قيمة الأصل خلال فترة التأجير (عادة من ثلاث إلى خمس سنوات) وبعد ذلك شركة التأجير التمويلي أو البنك سيقوم بإعادة بيع الأصل كما ويعتبر اداة تمويلية خالية من من المخاطر لأن شركة التأجير اوالبنك هم المالكين للأصل. كما وتعتبر أداة التمويل الأكثر مرونة لأن مدتها المحدودة تعني أنها تلبي احتياجات المعدات سريعة التطور وتطوير الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (توسيع نطاقها أو خفضها)، في حين أن شراء المعدات من خلال التمويل التقليدي يمكن أن يترك المشاريع عالقة بمعدات قديمة ودفعات شهرية فوق 10 أو 15 سنة.

موازنة جيدة لضمان الوصول الى كافة الفئات المستهدفة وزيادة وعيهم حول مبادرات التمويل المختلفة التي تضمن تطويرهم لمشروعاتهم.

أخيرًا وليس آخراء فإن البوابة العراقية المشتركة التي تم الترويج لها على نطاق واسع والتي توفر الوصول إلى جميع مبادرات تمويل المانحين لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وحاضنات ومسرعات الأعمال، وجمعيات الأعمال، والاتحادات القطاعية، وما إلى ذلك، ستمكن هذه المبادرات التمويلية والذي اثبتت فعاليتها من استفادة اكبر لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

5 لمحة عن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق: حقائق وأرقام تاريخية وجديدة

5.1 تعريف قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق

الملاحظات الرئيسية

- كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لا تقوم الجهات ذات العلاقة باتباع التعريف الوطني بدقة في السوق العراقية- على سبيل المثال:
  - تحدد وزارة التخطيط العراقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق حسب عدد الموظفين لديها (انظر إلى الجدول رقم 1).
  - يُصنّف المعهد الدولي للتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس رأس مالها المُستثمر وعدد الموظفين من خلال التقييم لكل حالة على حدة الذي تجريه لجنة تفتيش المؤسسات المالية الدولية (انظر إلى الجدول رقم 2).
  - إن تعريف المؤسسات المالية العراقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لنوعها وحجمها ويعتمد على حجم القروض الممنوحة للمشروع (انظر إلى الجدول رقم 3).

الجدول رقم 1: تعريف وزارة التخطيط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

التصنيف	المعايير
المشاريع متناهية الصغر	توظف من 1-3 موظفين من ضمنهم المالك
المشاريع الصغيرة	توظف من 4-9موظفين من ضمنهم المالك
المتوسطة	توظف من 10-29 موظفين من ضمنهم المالك

الجدول رقم 2: تعريف اتحاد الصناعات العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

التصنيف	المعايير
المشاريع الكبيرة جدا	رأس المال اكبر من 6 مليار دينار عراقي (حوالي 4.2 مليون دولار امريكي) وتوظف اكثر من 50 موظف
المشاريع الكبيرة	رأس المال اكبر من 1-6 مليار دينار عراقي (حوالي 700 الف دولار – 4.2 مليون دولار امريكي) وتوظف لغاية 50 موظف
المشاريع المتوسطة	رأس المال اقل من 1 مليار دينار عراقي (حوالي 700 الف دولار امريكي) وتوظف من 11-49 موظف
المشاريع الصغيرة	رأس المال اقل من 100 مليون دينار عراقي (حوالي 70000 دولار امريكي) وتوظف من 5-10 موظفين
المشاريع الصغيرة جدا	رأس المال اقل من 10 مليون دينار عراقي (حوالي 7000 دولار امريكي) وتوظف اقل من 5 موظفين

الجدول رقم 3: تعريف المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصرف	التصنيف	المعايير: القرض المصروف
البنك الاهلي العراقي	المشاريع متناهية الصغر	القرض اللمنوح اقل من 7000 دولار
	المشاريع الصغيرة	القرض الممنوح من 7000-50000 دولار
	المشاريع المتوسطة	القرض الممنوح من 50000-3000000 دولار
مصرف آشور	المشاريع متناهية الصغر	القرض اللمنوح اقل من 5000 دولار
	المشاريع الصغيرة	القرض الممنوح من 5000-25000 دولار
	المشاريع المتوسطة	القرض الممنوح من 25000-100000 دولار

التوصيات بالاجراءات الواجب اتباعها

- ينبغي على الحكومة اعتماد تعريف وطني واضح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بناءً على توصيات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بعد التشاور مع جمعيات الأعمال والجمعيات القطاعية والمؤسسات المالية. وسيوفر هذا الأمر صورةً واضحة عن وضع هذا القطاع في السوق العراقي، ويمكّن من إجراء إصلاحات في السياسة المُستهدفة، ويسمح بمراقبة وتنظيم القطاع بشكل فعال، لاسيّما بما يرتبط بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5.2 العدد المقدر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يقدر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بين 337,00 و480,000 وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في التجارة هي الفئة الأكبر، ويقدر عددها ما بين 152,000 و337,000. ويُقدر عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بين 18,850 و42,000. وقدر الجهاز المركزي للإحصاء في العراق عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحوالي 26,435 مشروع منها 181 مشروع متوسط الحجم.

الجدول رقم 4: العدد التقديري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية

القطاع	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الحد الادنى)	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الحد الاقصى)
القطاع التجاري	151,684	337,969
القطاع الصناعي	18,850	42,000
القطاع الزراعي	37,700	84,000
غيرها	168,766	811,781
المجموع	377,000	840,000

المصدر: منظمات المجتمع المدني في العراق[3] و مؤسسة التمويل الدولية (2022) و مسح التصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي لتقدير عدد الشركات التجارية الصغيرة و المتوسطة. التقديرات الفردية لا تصل الى المجموع حيث تم تقديرها بشكل مستقل.

الملاحظات الرئيسية

- تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90٪ من العمالة في القطاع الخاص. ومع ذلك فإن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد أقل بشكل ملحوظ مما هو عليه في البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، ثمة خمسة أضعاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تركيا ومرتين في الجزائر، بالنسبة للدول ذات الحجم السكاني المماثل لها.[4] [5]

- تُعد الغالبية العظمى من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق إما مشاريع صغيرة جداً أو مشاريع متناهية الصغر، وفقاً للتعريف التقليدي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث حجم الأعمال وعدد الموظفين. وفي الوقت ذاته، فإن العدد الإجمالي التقديري للمشاريع الصناعية المتوسطة الحجم في كافة أنحاء العراق هو 181 فقط، وهو ما يمثل أقل من 1٪ من إجمالي المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وبما أن المشاريع المتوسطة الحجم عادة ما تساهم بشكل كبير في الصادرات في البلدان النامية [6]، فمن الواضح أن تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم ضعيف مما يشكل عقبة رئيسية أمام زيادة صادرات العراق غير النفطية.

- يحتل قطاع التجارة الحصة الأكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نتيجةً لاعتماد العراق الكبير على الواردات، من ثم يليه القطاع الزراعي الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الحكومة من حيث توفير فرص العمل للسكان العراقيين.

- تتضمن الصعوبات التي تواجهها المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة على صعيد المواد الاولية والمعدات اللازمة للزراعه ولعملية الانتاج اضافة الى عمليات الانتاج والتصنيع الزراعي والغذائي الافتقار إلى إصلاح سندات ملكية الأراضي، وعدم المقدره على الاستجابة الى متطلبات السوق لتساهم بصورة فالعه في السلة الغذائية الوطنية، كما وان الإنتاجية المنخفضة للمزارع التي وبسبب حجمها لا تعد ذات جدوى اقتصادية، اضافة الى نقص

[3] الجهاز المركزي للاحصاء العراقي: الاحصاءات الصناعية
[4] مؤسسة التمويل الدولية: السوق في العراق – التعافي الاقتصادي يخلق فرصا للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة
[5] مؤسسة التمويل الدولية: موجز المشروع المصرف الأهلي العراقي
[6] في تركيا، الشركات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن حوالي 39.8٪ من إجمالي صادرات البلاد.

القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية، والافتقار العام للسياسات التجارية والجمركية المعقولة التي تحمي المزارع والمنتج الوطني

- تتضمن الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة تقلّب سعر صرف الدينار، مما يعرض المشاريع لخسائر في النقد الأجنبي، وضعف في شبكة طرق التجارة مع الدول المجاورة.
- تشمل الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي قلة المعرفة المصرفية والإدارة المالية، وعدم وجود سندات ملكية للأراضي التي تُبنى عليها المشاريع الصناعيه، وعدم وجود سياسات مناسبة لحماية الصناعات الناشئة.

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **ينبغي إطلاق خطة وطنية طموحة لتعزيز التسجيل الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي حول الفوائد العملية للتسجيل لأصحاب المشاريع والقائمين عليها** (الوصول إلى التمويل، وبناء المصداقية التجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي، والوصول إلى الدعم المالي والتجاري من الحكومة والمانحين الدوليين، إلخ.).

الشكل 1: بنية صادرات العراق في عام 2020 مستثنى منها الصادرات النفطية والمعادن الثمينة

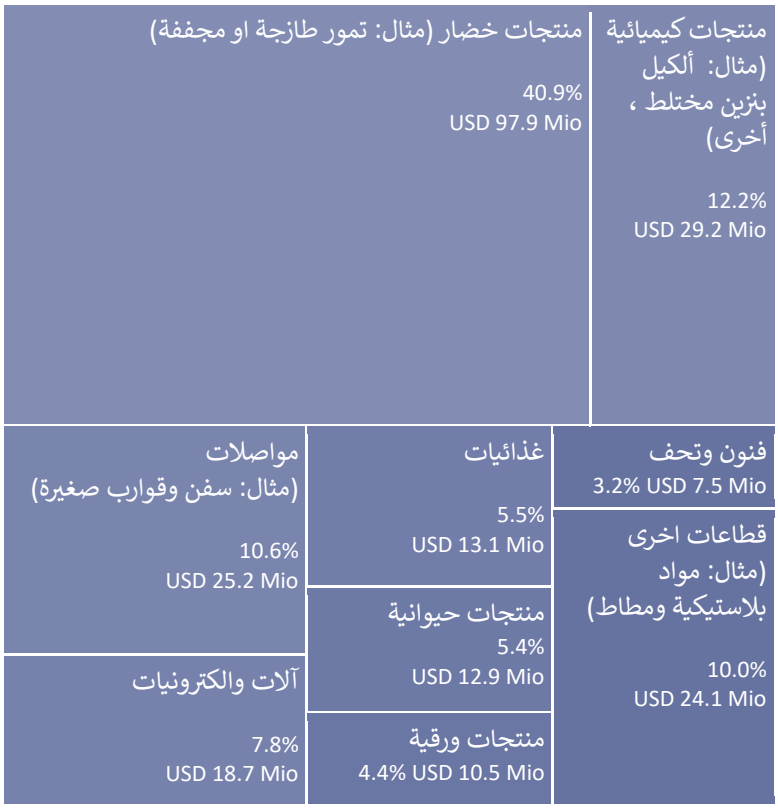

يتناسب حجم القطاع في الشكل مع حصة القطاع من الصادرات. إجمالي الصادرات 239 مليون دولار أمريكي.

- **يمكن للحكومة العراقية، ولاسيّما وزارة التخطيط ووزارة المالية، ومجتمع المانحين الدوليين النظر في إجراء تحليل متعمق لتقييم العوامل الكامنة وراء العدد الصغير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعات ذات القيمة المضافة.** كما ينبغي أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار بيئة الاقتصاد الإجمالي (على سبيل المثال، عدم وجود برامج الدعم الحكومية، وحماية الصناعات الناشئة، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الجزئي (الافتقار إلى القدرة التنافسية والمعرفة الفنية).
- **ينبغي على الحكومة العراقية معالجة مواطن الضعف في تسجيل الملكية ومسألة سندات الملكية، لاسيّما في حالة المشاريع الصناعية والزراعية.** فلا يمكن لغالبية العملاء المحتملين، لاسيّما في القطاع الصناعي، تقديم ضمانات عقارية كافية للمؤسسات المالية لأن معظم المنشآت الصناعية مبنية على مواقع حددها القانون القديم كأرض زراعية. وسيساهم دعم التحسينات في هذه المجالات بشكل كبير في زيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصناعية.
- **تُعد واحدة من العوامل الرئيسية في خلق بيئة مواتية لنمو الأعمال هو استقرار العملة.** يظهر تاريخ العديد من البلدان ذات العملة غير المستقرة أن المشاريع أصبحت مترددة في توسيع أعمالها وأن المصارف تتجنب تقديم

التمويل، خاصة على فترات سداد طويلة. تحتاج الحكومة العراقية، بقيادة البنك المركزي العراقي، إلى الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية لتثبيت سعر صرف الدينار العراقي لخلق بيئة تمكن المشاريع والمصارف من العمل بكفاءة أكبر

5.3 القدرة التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ضعيفة للغاية من حيث القدرة التنافسية الدولية، وتركز على عدد صغير جداً من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل العبوات البلاستيكية، والمياه المعبأة، والتمور، وجلود الأبقار.

ونتيجةً للاعتماد الملحوظ على الواردات، وافتقار سياسات الحماية للمنتج المحلي، فإن السياسة الاقتصادية للعراق غير داعمه للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أنها تتسم بكثافة العمالة وبالتالي يمكنها خلق العديد من فرص العمل. وقد اضطرت العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تمت مقابلتها إلى إغلاق مصانعها. وتتضمن الأسباب عدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة (منخفضة السعر بسبب عدم وجود ضرائب على الواردات) وغياب سياسة حكومية تحمي المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية في السوق العراقية بحيث تمكنها من البيع بأسعار تضاهي تلك الواردات الأجنبية الرخيصة التي لا تخلق فرص عمل. وهذا يمنع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية من المنافسة في سوق عادلة ومن تنمية أعمالها.

وعلى الرغم من افتقارها إلى القدرة التنافسية، فما تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للتوظيف في القطاع الخاص في العراق، حيث تقوم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتوفير 90 ٪ من الوظائف. ويتميز سوق العمل بعمالة منخفضة المهارة، ويشكل عمال المبيعات والحرفيون 44٪ من إجمالي الوظائف. وتوفر الحكومة وقطاع الاسكان وقطاع تجارة التجزئة غالبية الوظائف. أكثر من نصف العمالة (54.8٪) تعمل في القطاع غير الرسمي. كما ان وما نسبته 98% من الايدي العامله في القطاع الزراعي تعمل لدى مشاريع صغيرة ومتوسطة ، اضافة الى مانسبته 88% من الايدي العامله في قطاع الحرف والقطاع الصناعي يعملون لدى مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.

الملاحظات الرئيسية

- تُعد المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة ضعيفة للغاية من حيث الأنشطة ذات القيمة المضافة وتطور الاعمال. إن معظم العاملين في المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم تعليم يذكر. ويرجع ذلك إلى التقاء عوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

- في حين أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقائمين عليها يميلون إلى الحصول على مستوى تعليمي مناسب، فإن معظم العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم سوى مستوى متدني من التعليم. وهذا يؤدي إلى نقص الابتكار والارتكاز على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة.

- لا تأخذ الحكومة زمام المبادرة في خلق بيئة أعمال داعمة يمكن أن تزدهر فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تلبية احتياجات السوق المحلية قبل الانتقال في نهاية المطاف إلى أنشطة التصدير. لا توجد مجموعات أعمال تسمح بمشاركة المعلومات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نفس سلاسل القيمة، كما أن سلطات الجمارك العراقية تشتهر بإجراءاتها المرهقة وافتقارها إلى الشفافية.

- من العقبات الرئيسية أمام تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم افتقارها إلى الوصول إلى التمويل من القطاع المصرفي. تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية، على وجه الخصوص، تحديات خطيرة في تأمين التمويل، بسبب افتقارها إلى الضمانات.

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها:

- **ينبغي على الحكومة العراقية تصميم وتنفيذ إجراءات الحماية الانتقائية لحماية منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في البلاد من المنافسة غير العادلة من الواردات الأجنبية الرخيصة غير الخاضعة للضريبة**

في السوق العراقية. وهذا من شأنه أن يسمح للعملاء العراقيين بشراء المنتجات العراقية بأسعار مساوية للواردات الرخيصة وتمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية من ان تقدم افضل ما لديها ضمن امكانياتها. وتُتسم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بكثافة العمالة وبالتالي لديها إمكانيات عالية لخلق كل من الوظائف الماهرة وغير الماهرة في الاقتصاد العراقي.

- يمكن للحكومة العراقية والمانحين الدوليين دعم برامج التدريب وتنمية المهارات التي من شأنها أن تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة على الصعيد الدولي.
- يمكن لمجتمع المانحين الدوليين تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال تعزيز تعليم ريادة الأعمال، وتوفير برامج الإرشاد والتدريب في مجال الأعمال التجارية، وإنشاء نظام بيئي داعم يشجع على الجرأه في العمل والابتكار.
- يمكن لمجتمع المانحين الدولي أن يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بناء عقلية ابتكارية من خلال تطوير مجموعات الصناعة أو الدوائر الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ستوفر هذه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الموارد المشتركة، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والمواهب، مما سيساعدها على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة. يمكن للحكومات دعم تطوير التجمعات الصناعية من خلال توفير التمويل والبنية التحتية ودعم السياسات المنظمة.

6 وضع برامج وخدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

6.1 لمحة عن القطاع المصرفي العراقي

في وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك 78 مصرفاً عاملاً في العراق[7] .

الجدول رقم 5: توزيع المصارف العراقية حسب النوع

	المصارف الاسلامية	المصارف التجارية الخاصة	المصارف الحكومية المتخصصة	فروع المصارف لبنوك تجارية اجنبية	قروع المصارف لبنوك اسلامية اجنبية	مكاتب التمثيل الاجنبية
المصارف الحكومية	1		6			
المصارف الخاصة	10	25		16	2	2
المصارف الخاصة (شركات الصرافة المتحولة)	18					

[7] البنك المركزي العراقي : نظرة عامة عن المصارف في العراق

الملاحظات الرئيسية

- يسيطر مصرف الرافدين والرشيد (كلاهما من المصارف الحكومية) على القطاع من حيث حجم الأصول، حيث يمثل المصرفان أكثر من 70٪ من الميزانية العمومية الإجمالية للقطاع المصرفي.
- يتمتع القطاع المصرفي بأعلى فارق لأسعار الفائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبحوالي سبع نقاط مئوية، مما يعني ارتفاع تكاليف التمويل للقطاع الخاص (صندوق النقد الدولي 2019). وقد تسببت هذه الفروق في استبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير قبل أن يتخذ البنك المركزي العراقي إجراء في تقديم مبادرته لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تُحقق المصارف في العراق أرباحاً كبيرة من مزادات العملة التي يقيمها البنك المركزي العراقي. وهذا يستلزم شراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي، وإعادة بيعها إلى القطاع الخاص بسعر مرتفع. وكان هذا، بشكل عام، هو السبب الرئيسي لعدم رغبتهم في الانخراط في الإقراض التقليدي للقطاع الخاص.
- على الرغم من تقلص هوامش العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تظل مصدراً رئيسياً لربحية المصارف. كما هو موضح أدناه، يعتبر صافي دخل الفوائد من القروض منخفضًا نسبيًا بالنسبة لبعض المصارف.

التوصيات الرئيسية للإجراءات

- بسبب الانخفاض في ربحية مزادات العملة، ننصح المصارف في العراق ببناء تركيز استراتيجي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التخطيط لزيادة حصة محفظة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الأصول، لاسيّما في ضوء التمويل الرخيص المتاح في إطار البنك المركزي العراقي. مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **على الرغم من أن البنك المركزي العراقي قد تبنى إجراءات السياسة النقدية التصحيحية لتقليل هامش الربح لمزادات العملات، إلا أنه قد يفكر في تقييد هذه المكاسب لتشجيع المصارف على التركيز على الإقراض التقليدي كمصدر رئيسي للربح. يمكن أن يتبنى البنك المركزي العراقي سياسات تدخلية أكثر لإجبار المصارف على الحصول على حد أدنى من الأرباح القائمة على الفائدة بدلاً من الربح من الرسوم**. وقد يتطلب ذلك أيضاً من المصارف أن يكون لديها حد أدنى من إجمالي أصولها في شكل قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تبرز مثل هذه الإجراءات في سياسات التدخل التي تتبناها المصارف المركزية في نيبال ومصر لضمان اتباع نهج تشاركي أكثر من خلال المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **يمكن للبنك المركزي العراقي النظر في إنشاء آلية للمراقبة الدورية لوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية، لاسيّما التمويل، وما إذا كان لديها حساب مصرفي تقليدي أو رقمي**. يمكن مراقبة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال دائرة تبادل المعلومات الائتمانية في البنك المركزي العراقي من خلال دمج بيانات "اعرف عميلك" وتحديد النسبة المئوية لأصحاب الحسابات الذين يمكن تصنيفهم على أنهم مشاريع صغيرة ومتوسطة.

6.2 مستوى الانفتاح على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم 2: تصنيف المصارف بناء على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه من خلال البنك المركزي العراقي

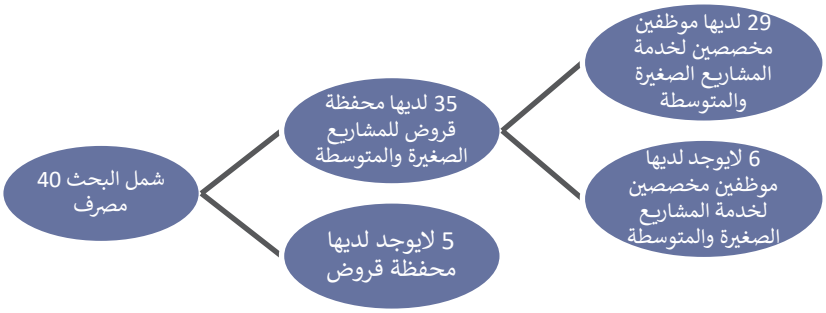

الملاحظات الرئيسية

- لدى المصارف في العراق شبكة فروع صغيرة جداء بالنسبة لحجم البلد. ويبلغ متوسط عدد الفروع للمصارف الخاصة تسعة فروع، بينما تمتلك المصارف الرائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما بين 15 و19 فرعاء

- أفاد 29 مصرفاء من أصل 40 مصرفاء شملهم الاستطلاع أن لديهم موظفين متخصصين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، يبلغ متوسط عدد موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف الخاصة حوالي خمسة، مقارنة مع 12 إلى 25 موظفاء من موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف الرائدة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **بشكل عام، من الواضح تماماء أن ثمة مشكلة كبيرة تتمثل في نقص الموظفين في المصارف لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويرجع ذلك أيضاء إلى شبكة الفروع الصغيرة التي لا تساعد على الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة خارج مراكز المدن.**

التوصيات الرئيسية للإجراءات

- تحتاج المصارف إلى زيادة عدد موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتخصصين وبناء قدراتهم من أجل تلبية المتطلبات المحددة لغاية للتعامل مع هذا القطاع من السوق.

- تحتاج المصارف العراقية إلى النظر في الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لزيادة وصولها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي حين أن الواقع في العراق هو أن المصارف لديها شبكات فروع صغيرة جداء فإن الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب وجوداء جغرافياء واسعاء مما يستلزم وجود شبكة فروع أكبر عبر المناطق ا المختلفة في البلاد. وعلاوة على ذلك، ونظراء لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر ذكاءء من الناحية التقنية، فإن المصارف تحتاج إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتلائم العملاء ومعالجة طلبات القروض بصورة فاعلة وسريعه.

- يمكن للبنك المركزي العراقي النظر في إدخال سياسات داعمة لتعزيز وجود المصارف في مناطق مختلفة لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك مطالبة المصارف بوجود حد أدنى من الموظفين المخصصين لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6.3 برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل مبادرات البنك المركزي العراقي

بالنظر إلى إحجام القطاع المالي عن تقديم التمويل للمشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة، فقد اتخذت الحكومة العراقية خطوة رئيسية في تحسين الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال اطلاق مبادرتين ترتكزان على منهجية اعادة التمويل الممنوح.

مبادرة تريليون دينار

تُعد مبادرة تريليون دينار في العراق برنامج حكومي أُعلن عنه في حزيران من العام 2015 بهدف خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويهدف البرنامج إلى تقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على النمو وخلق فرص العمل. وفي إطار هذه المبادرة، هدفت الحكومة إلى توزيع تريليون دينار عراقي (ما يعادل 800 مليون دولار أمريكي تقريباً) على شكل قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، مع التركيز على المشاريع التي تشارك في التصنيع والزراعة والقطاعات الأخرى ذات الإمكانات العالية للنمو.

وتُمنح القروض للمصارف بسعر فائدة منخفض (حوالي 0.5٪ على شكل اعادة تمويل للقرض الممنوح) وتهدف هذه القروض الممنوحه إلى استخدامها للاستثمار في المعدات والمرافق والموارد الأخرى التي ستساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع وخلق فرص العمل. **وبحلول نهاية عام 2019، نجحت المبادرة في تعزيز الحصول على تمويل لحوالي 3,235 مشروع صغير ومتوسط الحجم، بحجم منح إجمالي تراكمي بلغ 98 مليار دينار عراقي . [8] وبحلول عام 2022، ارتفع عدد المستفيدين إلى 17,658، بمنح تراكمي بلغ حوالي 2.7 تريليون دينار عراقي. بينما تعكس هذه الأرقام تقدماً كبيراً يوضح القسم أدناه أن غالبية المدفوعات لا تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد.**

وكانت واحدة من الخطوات المثيرة للجدل التي اتخذت لزيادة الإقبال على الاموال المخصصه للمبادرة يكمن في رفع سقف التمويل السكني في آب 2020 من 75 مليون دينار عراقي إلى 100 مليون دينار. وأثارت هذه الخطوة مخاوف من أن الأموال لم يتم توجيهها بالشكل الأمثل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، فإن مبادرة تريليون دينار هي خطوة مهمة للغاية في تزويد المصارف المحلية بتسهيلات إعادة التمويل للقروض الممنوحه لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار تنافسية للغاية لتقليل تكلفة التمويل على المصارف والمستفيدين.

مبادرة خمسة تريليون دينار

تُعد مبادرة الخمسة تريليون دينار مبادرةً مصاحبة لمبادرة تريليون دينار وتم الإعلان عنها في الوقت ذاته من العام 2015. ويكمن الفرق بينهما في القناة المستخدمة والعملاء المستهدفين. وتهدف مبادرة الخمسة تريليونات دينار لتمويل المشاريع الكبيرة من خلال المصارف الحكومية فقط. وكان النجاح الرئيسي للمبادرة في قروض الإسكان والبناء، في حين كانت مبالغ الصرف من خلال المصرف الصناعي العام ومصرف التعاون الزراعي في حدها الأدنى. ويعزى سبب هذا التدني في عمليات المنح الى عدم الكفاءة في هذين المصرفين، اضافة إلى نقص المعرفة التقنية والبنية التحتية المناسبة.[9]

6.3.1 عمليات الإقراض ضمن مبادرة تريليون دينار

الملاحظات الرئيسية

- بلغ إجمالي القروض الممنوحه في إطار مبادرة تريليون دينار 2.7 تريليون دينار عراقي (2.08 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2022. وقد صُرف حوالي 1.8 تريليون دينار عراقي (حوالي 1.43 مليار دولار أمريكي) في إطار المبادرة في عام 2022 مقابل 0.5 تريليون دينار عراقي (حوالي 0.43 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2021، بزيادة كبيرة قدرها 233٪.

[8] البنك المركزي العراقي: الاعلان عن مبادرة التريليون دينار
[9] مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: مبادرة البنك المركزي والأداء الاقتصادي

الشكل رقم 3: القروض المصروفة بالدينار العراقي- مبادرة ترليون دينار

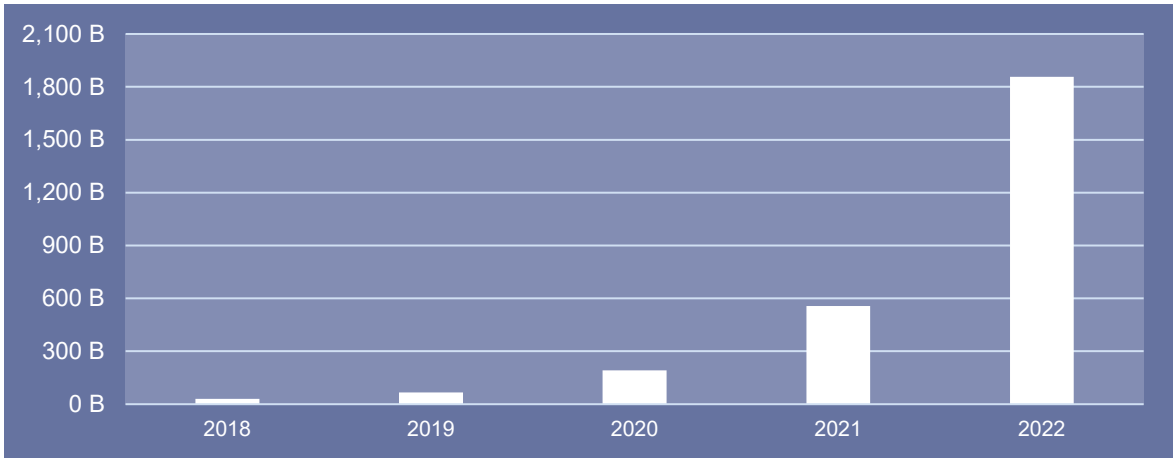

- نسبة كبيرة من القروض الممنوحه من ضمن هذه المبادرة وتحديدا ما نسبته 62% من اجمالي المبالغ الممنوحه في العام 2022 تجاوزت قيمة القرض الواحد منها 1 مليار دينار عراقي (ما يعادل 700000 دولار امريكي تقريبا). ولايمكن ان يندرج هؤلاء المستفيدون ضمن تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ففي الغالب هي مشاريع كبيرة جدا. مما يشير الى ان نسبة عاليه جدا من الاموال المخصصه ضمن هذه المبادره لم تصل في الحقيقة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 4: نسبة القروض المصروفة بقيمة عقد تزيد عن 1 مليار دينار عراقي

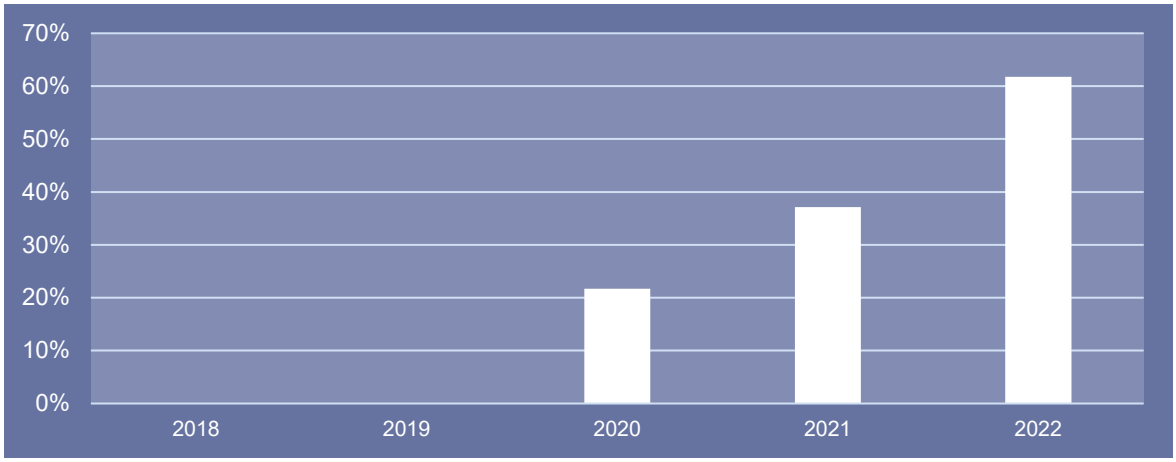

- بالإضافة إلى ماسبق كانت نسبة 22٪ من القروض الممنوحه ضمن المبادرة في عام 2022 لتمويل العقارات. كما شكلت هذه القروض السكنية مع تلك الممنوحة للمشاريع الكبيرة نسبة 84٪ من الأموال التي صُرفت في إطار المبادرة في عام 2022. **وبالتالي، يمكن الاستدلال على أن 16٪ فقط من تمويل المبادرة تم منحه الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديدا التي تعمل في مجال التصنيع والخدمات.**

الشكل رقم 5: القروض الممنوحة للتمويل العقاري (نسبة مئوية)

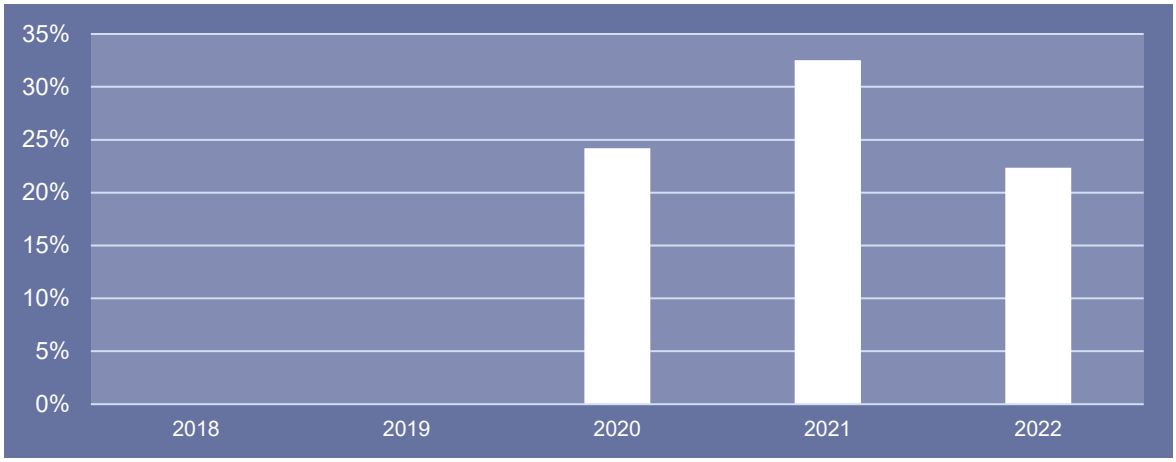

- ارتفع عدد المستفيدين بشكل كبير من 2,982 عام 2020 إلى 8,434 عام 2021 و17,658 عام 2022.

الشكل رقم 6: عدد المستفيدين- مبادرة تريليون دينار

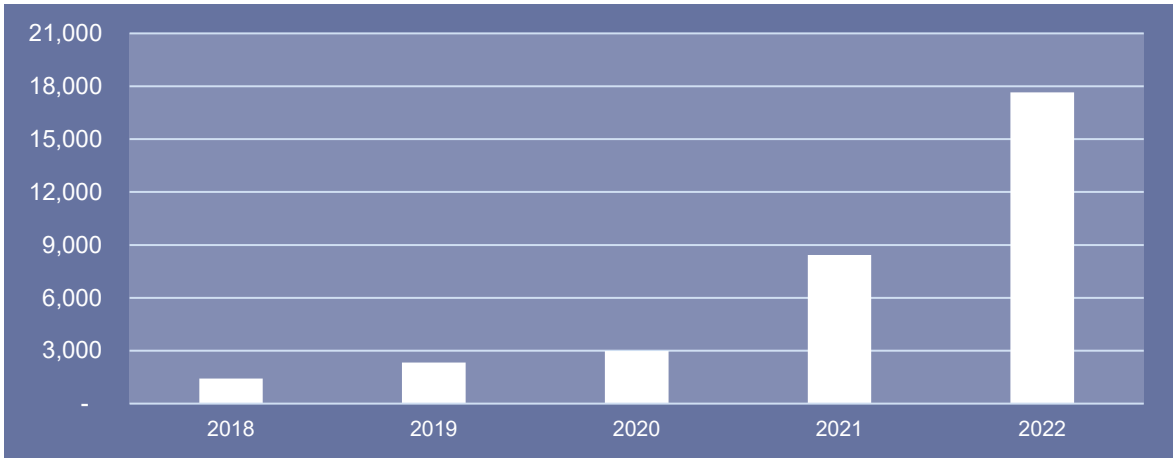

- على عكس نسب منح القروض التي منحت ضمن المبادرة فان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق اعلى بكثير مقارنة مع المشاريع الكبيرة. وعليه فمن المفترض ان حجم القروض الممنوحه لهذه المشاريع اقل بكثير من حجم القروض الممنوحه للمشاريع الكبيرة كما ومن المفترض ان يكون عدد المستفيدين اكبر. ان معدل حجم القرض الممنوح لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتراوح من 21.5 مليون دينار عراقي (حوالي 16000 دولار امريكي) الى مايقارب 46 مليون دينار عراقي (حوالي 36000 دولار امريكي). وبالرجوع الى المسح الذي قامت به الجهات الاستشاريه فان معدل حجم القرض المطلوب لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة 33000 دولار امريكي وهو من ضمن نطاق القروض الممنوحه فعليا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشير المعطيات الى ان اغلب المستفيدين من القروض الممنوحه لاصحاب المشاريع الصغيره والمتوسطه هم من فئة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كما صرحت مجموعه من المصارف التي تم لقاؤها وهذا يقودنا الى ان المعدل الحقيقي للقرض الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 20000 دولار امريكي.

الشكل رقم 7: النسبة التقديرية للمستفيدين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (يسار) ومتوسط حجم القرض للمستفيدين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدولار الأمريكي (يمين)

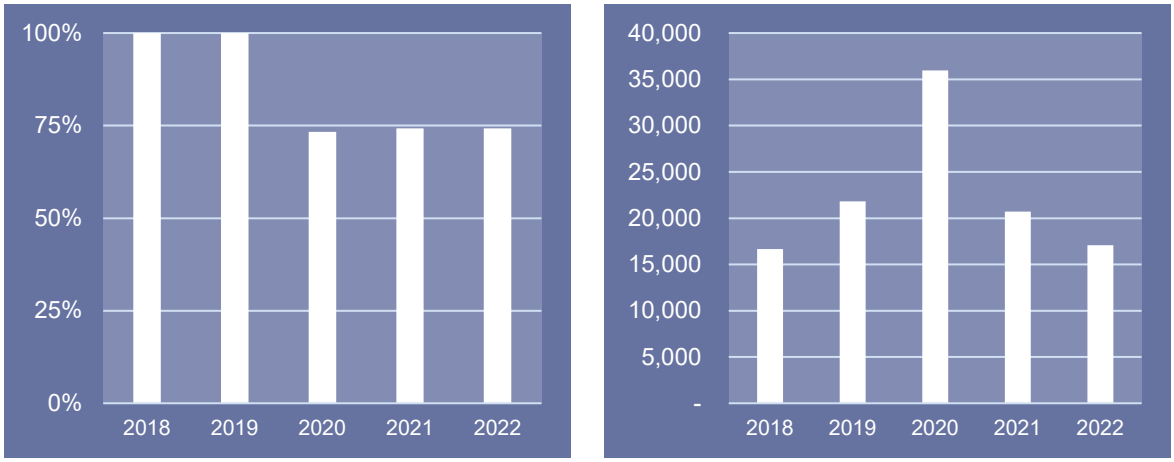

يوضح التوزيع القطاعي لمحفظة القروض الممولة من مبادرة تريليون دينار أن أكبر الفئات من المشاريع في قطاعات التجارة والصناعة والبناء. وعند التحقق من هذه المعلومات مع النتائج الواردة في الشكل رقم 4، يمكن الاستنتاج أن المشاريع الصناعية والتجارية الممولة في إطار المبادرة، في الغالب، تُشكّل عدداً صغيراً نسبياً مقارنة مع عملاء المشاريع الكبيرة. كما إن إلقاء نظرة على التوزيع القطاعي لمحفظة المبادرة حسب عدد المستفيدين يؤكد هذا- عدد المستفيدين في القطاع الصناعي لا يكاد يذكر.

الشكل رقم 8: التوزيع القطاعي للمصروفات حسب المبلغ (يسار) وحسب فئة المستفيدين (يمين)

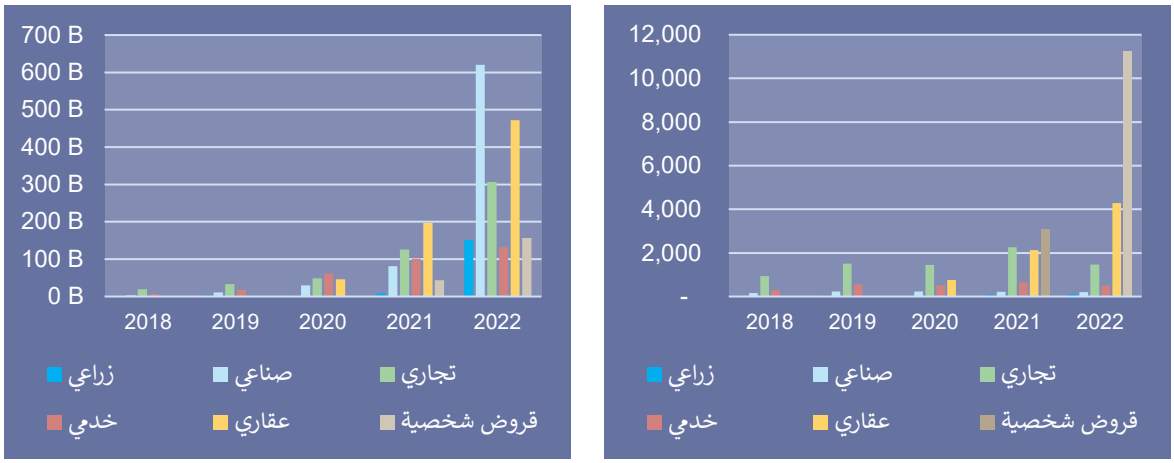

التوصيات للاجراءات المطلوب تنفيذها

- على الرغم من الزيادة في عدد المشاريع الصغيرة المستفيدة من المبادرة بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين، يحتاج القطاع المصرفي إلى التركيز بشكل أقوى على زيادة عدد المستفيدين من المشاريع المتوسطة.
- **نوصي البنك المركزي العراقي بضرورة مراجعة مخصصات الميزانية للإنفاق في إطار مبادرة تريليون دينار والتركيز بشكل أقوى على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلاً من المشاريع الكبيرة وعلى طلبات تمويل شراء العقارات.**
- ما يزال الافتقار إلى ضمانات القروض يُمثل تحدياً صعباً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق وصولها إلى التمويل في بيئة مصرفية شديدة التجنب للمخاطر. وثمة حاجة مُلّحة للمنظمات الدولية لإنشاء مؤسسة ضمان

للقروض تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديرة بالحصول على التمويل بدون ضمانات. ويمكن أن يُعزى نجاح مبادرة الشمول المالي التي تم تنفيذها مع منظمة العمل الدولية والتي استهدفت المشاريع الصغيرة جداءإلى حد كبير إلى حقيقة أنه تم تشجيع المصارف على اقراض هذه المشاريع من خلال قروض مضمونة في إطار برنامج تدخل مصمم بدقة.

- على الرغم من العدد الكبير من المشاريع الصغيرة جداءالتي تستفيد من تمويل المبادرة، مقارنةءبالأعمال الكبيرة، إلا **أن الغالبية العظمى من هذه المشاريع ما تزال مُستبعدة من الخدمات المالية لأن المصارف عموماءتخلق حواجز دخول لهؤلاء العملاء** (تتطلب توصية من عميل معروف لدى المصرفً لفتح حساب، الكفلاء والضمانات وما إلى ذلك). **ويمكن لمجتمع المانحين أن يلعب دوراءداعماءفي دمج مثل هذه المشاريع في القطاع المالي الرسمي**، من خلال إنشاء برامج متخصصة تقدم لهم الدعم المالي وبناء القدرات وترشيحهم الى المصارف حتى يتمكنوا من الوصول إلى القطاع المصرفي الرسمي.

- **إن معظم هذه المشاريع مَصنّفة على أنها في القطاع غير الرسمي، ولا تضفي الطابع الرسمي على أنشطتها بسبب ارتفاع تكلفة رسوم التسجيل التجاري والضرائب. ويمكن للمنظمات الدولية عقد ندوات تثقيفية،** بالتعاون مع وزارة التجارة (دائرة مُسجّل الشركات) ووزارة المالية (هيئة الضرائب)، **لشرح الالتزام والفوائد التي تعود على المشروع لدخول سوق العمل المنظم**. وينبغي أيضاءوضع إجراءات بسيطة وعملية ورسوم معقولة لتشجيع هذه المشاريع على الانضمام إلى سوق العمل الرسمي.

6.3.2 عمليات الاقراض في إطار مبادرة الخمسة تريليون دينار

الملاحظات الرئيسية

- استفاد المصرف العراقي وصندوق الاسكان بشكل اساسي من مبادرة الخمسة ترليون دينار على حساب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة و غيرها من المشاريع (انظر إلى الرسم البياني أدناه). اضافة الى ان التمويل من المبادرة من خلال مصرف التعاون الزراعي والمصرف الصناعي كان ضئيلاء ويُعاني مصرف التعاون الزراعي من العديد من نقاط الضعف في الحوكمة والرقابة بحيث لا يتمكن من استخدام أموال المبادرة بكفاءة، وكان المصرف الصناعي مترددا جداءفي استخدام الأموال وتقديم التمويل للمشاريع في القطاع الصناعي. ولم يتم الافصاح إلا عن 225 مشروعاءمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي موّلها المصرف الصناعي في إطار مبادرة الخمسة تريليون دينار في عام 2022.

الشكل رقم 9: القروض المصروفة بالدينار العراقي- مبادرة خمس تريليونات دينار

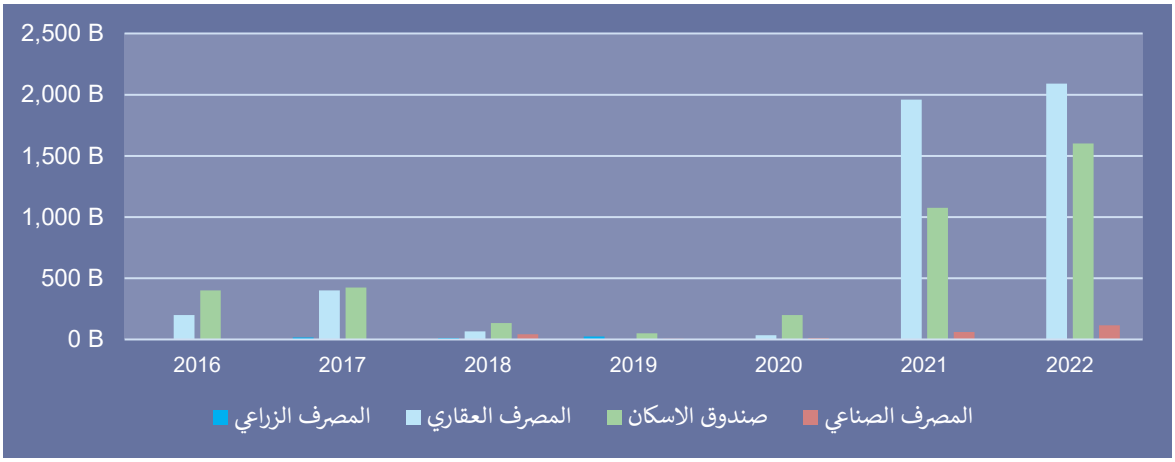

6.4 القروض المُتعثرة

الملاحظات الرئيسية

- تدعي المصارف بشكل عام بأن عمليات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر، مع احتمال حدوث خسائر من النسبة المئوية المرتفعة للقروض المُتعثرة. **وأشار فحص بيانات محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعينة من المصارف إلى أن القروض المُتعثرة شكلت 1.6٪ من إجمالي قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2022 مقابل 2٪ في عام 2021.**

الشكل رقم 10: نسبة القروض المُتعثرة

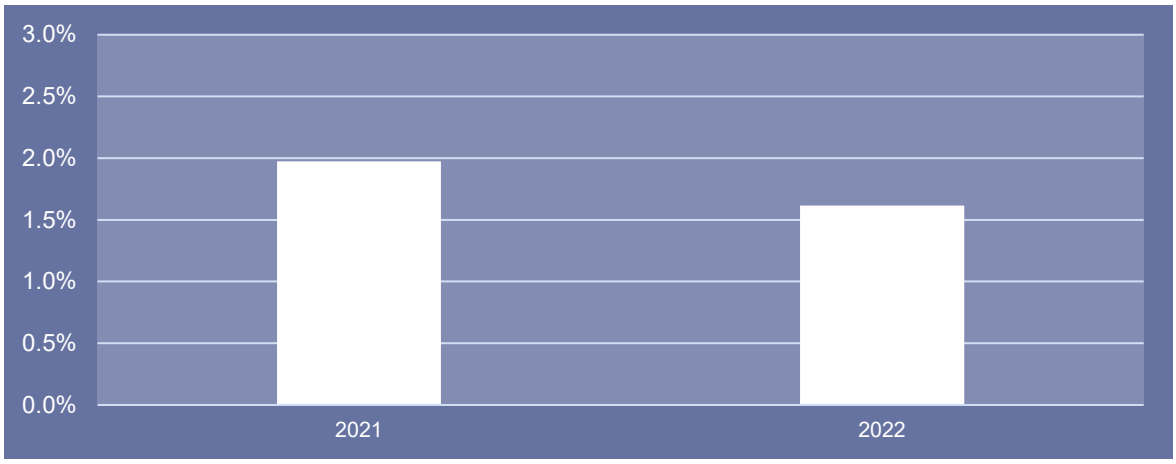

- تظهر البيانات الواردة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية أن مانسبته 1.5٪ من المبلغ الإجمالي للقروض التي تضمنها الشركة العراقية للكفالات المصرفية قد تم تعويض سدادها نتيجة لتراجع جودة المحفظة بسبب التخلف عن السداد.

الشكل رقم 11: المبالغ التي سددتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية عن القروض المتعثره (النسبة المئوية)

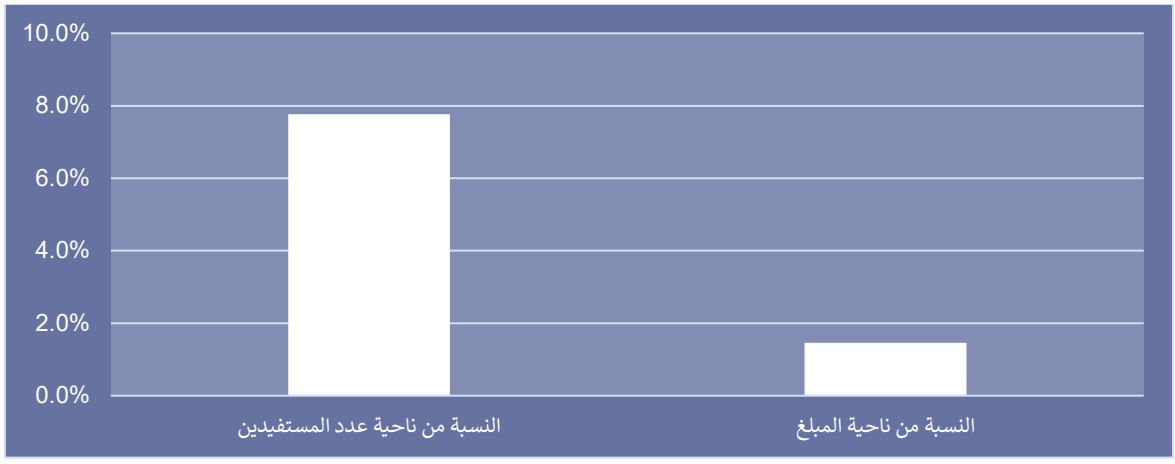

- أشارت المصارف الرائدة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أن محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكامل ضمنتها **الشركة العراقية للكفالات المصرفية. ومع ذلك، فقد تعرضت الآلية التي استخدمتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية إلى انتقادات لأنها تتطلب نفس الضمانات مثل أي مصرف آخر**. ودعا كل من المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مراراءوتكراراءإلى إنشاء آلية ضمان للقروض لتعزيز الوصول إلى التمويل

نتيجة للتحديات المتعلقه بتوفير الضمانات الملائمه للحصول على التمويل اضافة الى القيود المفروضة على الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **ينبغي تصميم وإنشاء نظام ضمان للقروض لمعالجة القيود المفروضه على الشركة العراقية للكفالات المصرفية وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها ضمانات أو ضمانات غير تقليدية من الحصول على تمويل من المصارف.**

6.5 القدرة التنافسية لمعدلات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الملاحظات الرئيسية

- يفرض البنك المركزي العراقي قيودا على اسعار الفوائد على القروض الممنوحه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار المبادرة بحيث يجب أن تكون 2.9٪ للقروض التي تقل عن 20 مليون دينار عراقي و3.4٪ للقروض التي تزيد عن هذا المبلغ. و أفادت المصارف العراقية في الاستطلاع الذي تم توزيعه أن معدل سعر الفائدة لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ 6.8٪. كما إن معدلات الفائدة المُرتفعة التي تطبقها المصارف العراقية خارج مبادرات تريليون دينار تعني أن القروض لا تُمثّل نقطة جذب ٍأو مُيسّرة التكلفة لمعظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 12: معدلات سعر الفائدة في عينة من المصارف

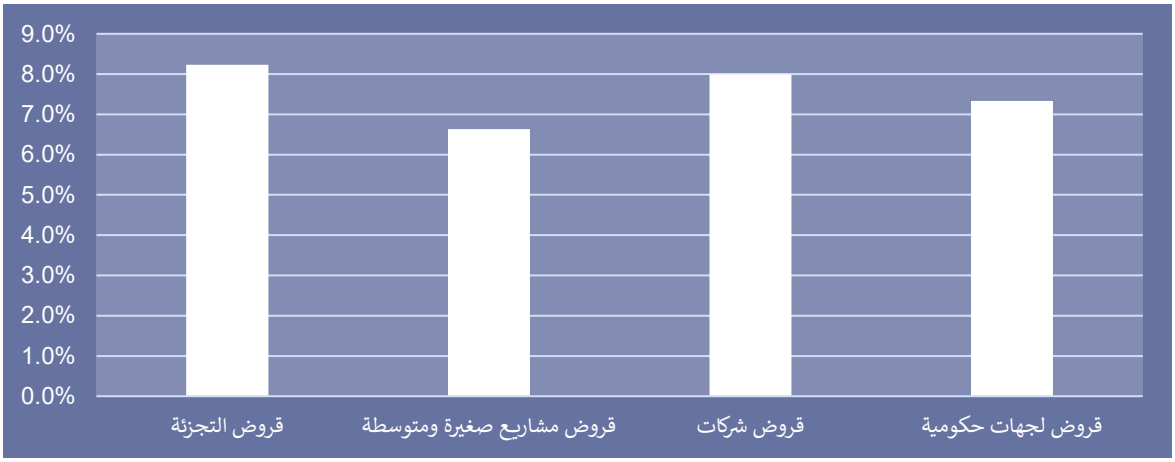

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- ينبغي على البنك المركزي العراقي تطبيق سقف تنظيمي مُلزم على أسعار الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيعتبر عدم الامتثال لهذه الحدود القصوى بمثابة عمل مصرفي غير مقبول وسيترتب عليه إجراءات تأديبية يقوم بها البنك المركزي العراقي.

6.6 برامج ومنتجات ضمان القروض الحالية

الملاحظات الرئيسية

- تعتبر الشركة العراقية للكفالات المصرفية المؤسسة الائتمانية الوحيدة التي أسست في العراق في الوقت الحاضر. وقد تم تأسيسها في آذار 2006 كشركة ذات محدودة المسؤولية، يمتلكها 11 مصرفاً خاصاً مع تراخيص من البنك المركزي العراقي، وقد حصلت على منحة دعم بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

- تقدم الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمصارف المشاركة ضمانات تصل إلى 75٪ من مبلغ القرض الممنوح للمشروع. هدفها الرئيسي هو تعزيز الوصول إلى التمويلمن قبل المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة المؤهلة.

- واجهت الشركة العراقية للكفالات المصرفية تحديات مختلفة في السنوات الأخيرة، لاسيّما الشكاوى من عدد من المصارف حول افتقارها للشفافية والمساءلة والمخاوف بشأن جودة منتجات الضمان الخاصة بها، والتي عالجتها الحكومة العراقية.

- **ومع ذلك، فإن نقطة الضعف والقيود الرئيسية على الشركة العراقية للكفالات المصرفية تكمن في ضمان القروض للمقترضين الذين لديهم بالفعل ضمانات تقليدية.**

الجدول رقم 6: أداء الشركة العراقية للكفالات المصرفية منذ بداية عملها

المبالغ الممنوحه بالدينار العراقي	*عدد القروض الممنوحه*
329,257,761,000	17,860

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **بشكل عام، ما تزال الشركة العراقية للكفالات المصرفية مؤسسة مهمة في النظام المالي العراقي**، حيث تقدم دعماءهاماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الإجراءات الحالية في **الشركة العراقية للكفالات المصرفية** تتطلب توفير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الضمان التقليدي- على سبيل المثال على أساس الراتب- ضمان من أجل ضمان القروض المصرفية **يثير تساؤلات رئيسية حول تأثيرها الإضافي. إنها مسألة مُلحة بالنسبة للحكومة العراقية، بالتنسيق مع المانحين الدوليين، لخفض حاجز الضمانات/ الضمان الذي يعيق وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء مبادرة ضمان للقروض مستقلة ومخصصه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك ضمانات.**

6.7 معوقات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة- وجهة نظر المصرف

أعربت المصارف التي شملتها الدراسة عن رأيها في عدد من القضايا البارزة في سوق التمويل وصنفتها كما هو موضح في الرسم البياني التالي من حيث تأثيرها على قدرتها على تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 13: العقبات التي تعترض إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة- وجهة نظر المصرف

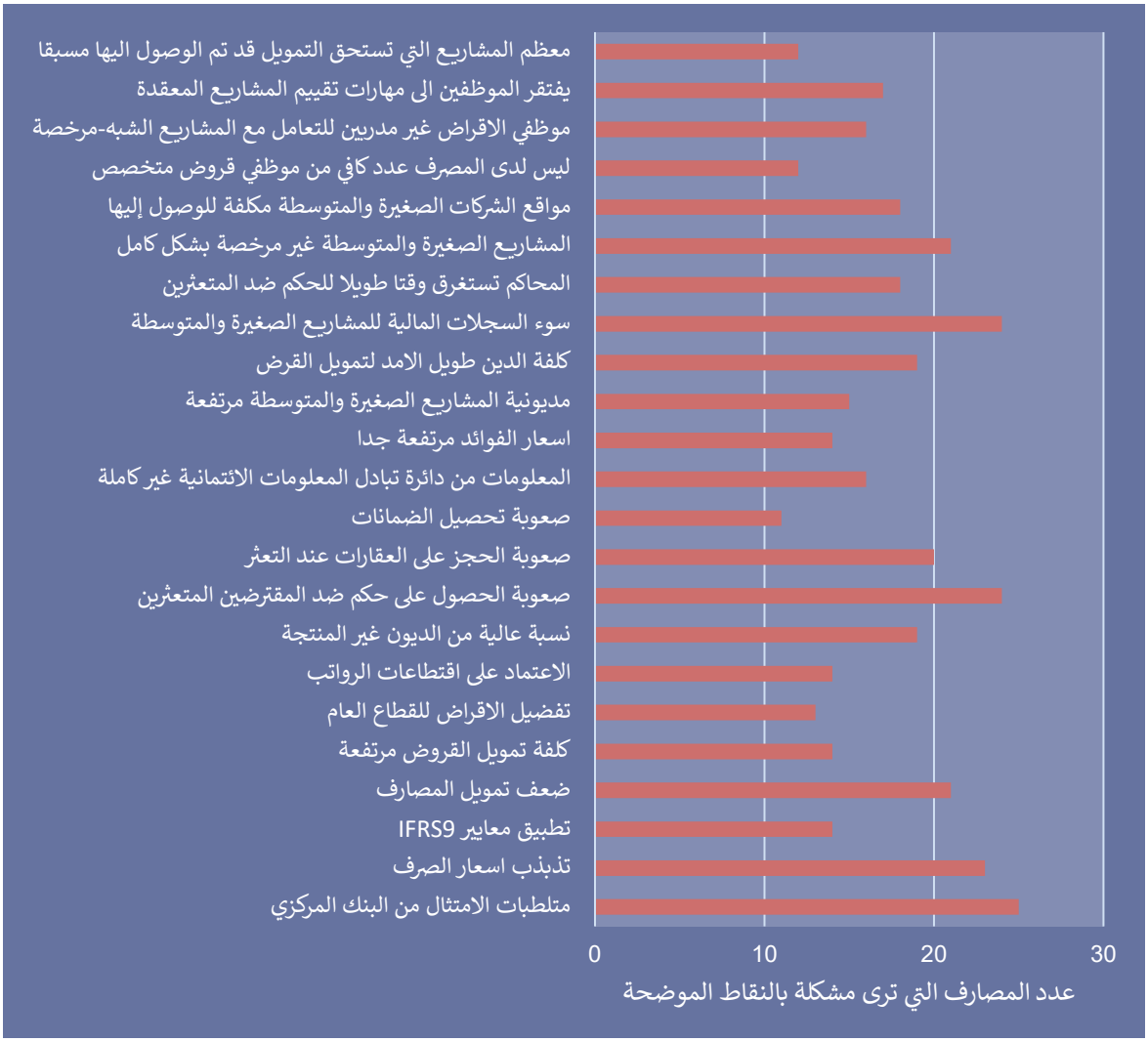

ملاحظة رئيسية تقلبات سعر صرف الدينار العراقي

- مكنت مزادات العملات المصارف العراقية من تحقيق أرباح جيدة للغاية من خلال شراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي ثم بيعها إلى القطاع الخاص بسعر مرتفع. ويؤدي هذا الأمر إلى تشتيت انتباه المصارف العراقية وعدم تشجيعها على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الأخرى. ومع ذلك، تقلصت هوامش ربح العملات الأجنبية خلال العام الماضي، وانخفضت ربحية مثل هذه المعاملات بشكل حاد، مما أتاح الفرصة للسياسات العامة لتعزيز التمويل للمشاريع وتشجيعها

- يؤثر انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الصعبة سلبا على إقبال المصارف لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحيتين مهمتين: أولاء توخي المصارف الحذر من إقراض القطاع الخاص لفترات طويلة لتجنب التعرض لخسائر مالية بسبب انخفاض قيمة العملة أثناء مدة القرض؛ ثانياء يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة حصول المصارف على تمويل بالعملة الأجنبية بسبب تكلفة الاقتراض وسياسات التحوط. وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الخاص، لاسيّما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- بالإضافة إلى هذا الأمر، تتحمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل كبير على الواردات لعملياتها تكاليف أعلى عندما ينخفض الدينار. وهذا يؤثر على قيمة الأرباح وبالتالي قدرتها على سداد القروض.

ملاحظة رئيسية بيانات مالية غير موثوقة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسجيل رسمي غير مكتمل

- تُقدّم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الغالب بيانات غير صحيحة و/ أو غير كاملة للمصارف حول وضعها المالي والتجاري، مما يجعل من الصعب على المصارف تقييم مخاطرها وجدارتها الائتمانية بدقة. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب ضعف جودة البيانات المقدمه من دائرة تبادل المعلومات الائتمانية التابعه للبنك المركزي مع افتقارها الى نظام شامل لإعداد التقارير الائتمانية ونظام تسجيل النقاط الائتمانية للمشاريع في العراق.

ملاحظة رئيسية صعوبة الحصول على حكم قضائي وإنفاذ الأحكام القضائيه

- عدم وجود محاكم تجارية متخصصة قادرة على اتخاذ قرارات قانونية مستنيرة اضافة العدم وجود إجراءات واضحة وفعالة لتنفيذ أحكام المحاكم. ويعني هذا الأمر أن الإجراءات القانونية ضد المقترضين المتعثرين مملة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة للمصارف.

> "من الصعب للغاية الحصول على حكم من المحكمة ضد المُتخلّف عن السداد لأن المحاكم في الغالب تتعاطف مع المقترضين".
>
> *— اقتباس استبيان المصارف*

- تفشل المحاكم في فرض مصادرة الممتلكات المعروضة كضمان لأسباب لا حصر لها تتعلق بالفساد وصعوبة حيازة العقارات في المناطق التي تسود فيها القبلية.

- في الحالات النادرة التي يتم فيها وضع المركبات كضمان، تواجه المصارف تحديات كبيرة عند التعامل مع سلطات النقل العام لتحديد موقع المركبات والحجز عليها.

- إن الإجراءات القانونية الخاصة بالمزاد العلني للضمانات المصادرة طويلة جدا، وتستمر في الغالب لأكثر من عام بعد مصادرة الأصل.

- تزيد هذه المعيقات من تكاليف استخدام الاجراءات القانونية على المصارف، مما يؤدي على الأرجح إلى تشديد شروط الائتمان ووقلة المنتجات المالية المعروضة.

ملاحظة رئيسية عدم وجود ضمانات/كفالات موثوقة

- إن عدم ثقة المصارف في النظام القانوني يساهم بشكل كبير في تفضيلها للرواتب المدفوعة بالإيداع المباشر في المصرف كضمان خالٍ من المتاعب للحصول على قرض.

- في حين أن معظم المصارف تقبل العقارات كضمان، إلا أنها تعتبر بشكل عام مشكلة كبيرة بسبب التأخير في مصادرة الممتلكات والتصفية. وبالتالي فإن النسبة المئوية للضمانات العقارية منخفضة نسبياً في معظم المصارف، وتمثل حسب ما تم الافادة به أقل من 30٪ من إجمالي الضمانات المقدمه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 14: تقييم سهولة تسييل الضمانات من منظور المصارف

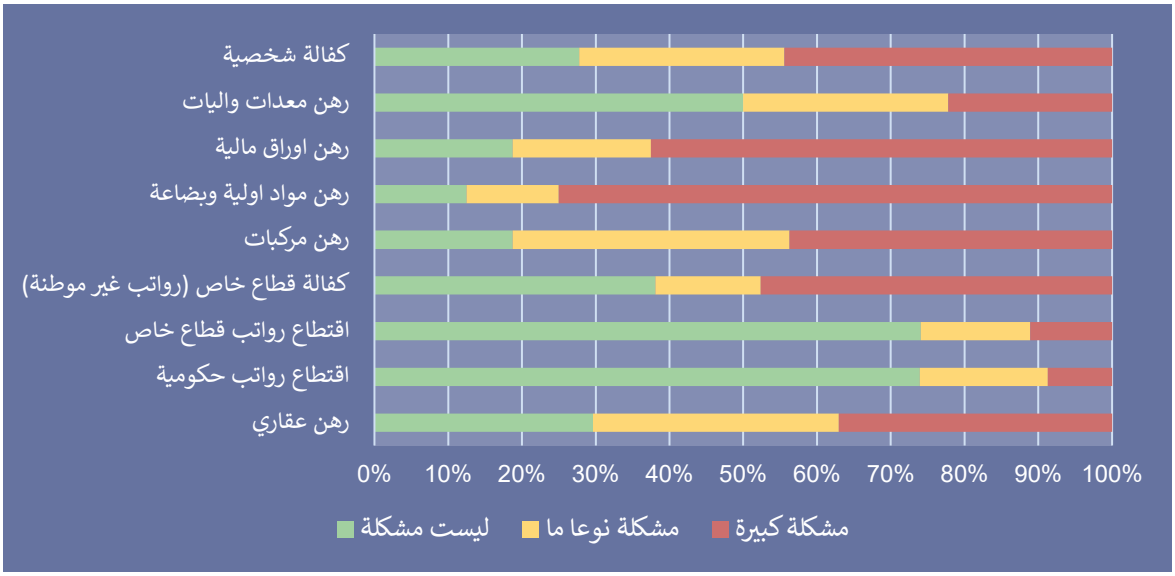

ملاحظة رئيسية عدم مقدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية

- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون في الغالب غير مسجلة بالكامل أو غير مسجلة على الإطلاق بسبب عمليات التسجيل المرهقة، وهذا يمنع المصارف من إقراضها. وأفادت المقابلات مع رؤساء الغرف الصناعية بضرورة الحصول على 14 موافقة إدارية من جهات حكومية مختلفة للتسجيل الكامل. وترفض المصارف منح قروض شخصية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يحد من خيارات التمويل المتاحة. وبالتالي، فإن مبلغ القرض، في حالة منحه، لن يكون كافياً لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحقيق اهدافها وتنفيذ خطة أعمالها، وبالتالي ستفشل في تلبية احتياجات التمويل للمشروع.

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- تُعد واحدة من العوامل الرئيسية في خلق بيئة داعمه لنمو الأعمال استقرار العملة. ويظهر في تاريخ العديد من البلدان ذات العملة غير المستقرة أن المشاريع أصبحت متخوفة في توسيع أعمالها وأن المصارف تحجم عن تقديم التمويل، خاصة على فترات سداد طويلة. وتحتاج الحكومة العراقية، بقيادة البنك المركزي العراقي، إلى الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية لتثبيت سعر صرف الدينار العراقي لخلق بيئة تمكن المشاريع والمصارف من العمل بكفاءة أكبر.

- يحتاج مجتمع المانحين إلى زيادة الجهود لتعزيز برامج التثقيف المالي/ محو الأمية المالية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن توفر البرامج التدريب لتطوير مهارات الإدارة المالية (مسك الدفاتر والتخطيط المالي وإدارة الاستحقاقات) ومحو الأمية المصرفية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فهم الأعمال المصرفية وبيئة الأعمال الاقتصادية. ويُعد التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة أمراً ضرورياً لضمان أن التدريب على محو الأمية المالية مصمم وفقاً لاحتياجات المجتمعات المختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- ينبغي على الحكومة العراقية معالجة مواطن الضعف في تسجيل الملكية ومسألة سندات الملكية، لاسيّما في حالة المشاريع الصناعية. وعلى جبهة موازية، قد يحتاج صانعو السياسة العراقيون إلى التفكير في إنشاء سجل للضمانات المنقولة. يمكن إنشاء سجل فعال للضمانات المنقولة مع تشريعات تمكينية محددة في وقت أقصر بكثير مما هو مطلوب، على سبيل المثال، لإجراء مراجعة كاملة لبيئة الاجراءات القضائية. يجب إعطاء الأولوية لذلك، ربما بدعم من المانحين الدوليين.

- ينبغي إطلاق خطة وطنية طموحة لتحفيز التسجيل الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي حول الفوائد العملية للتسجيل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة(الوصول إلى التمويل، المنافسه على الصعيدين الإقليمي والدولي، والوصول إلى الدعم المالي والتجاري من الحكومة والمانحين الدوليين، إلخ..).

7 تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واولويات التمويل المطلوبة

يقدم هذا القسم تحليلاً للخصائص والتفضيلات والمواصفات التجارية للمشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة، بناءً على عينة تمثيلية من 257 مشروعا[10] .

7.1 التوزيع الجغرافي

يوضح الجدول التالي توزيع العينة حسب المحافظات

الشكل رقم 15: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة العينة حسب الموقع الجغرافي

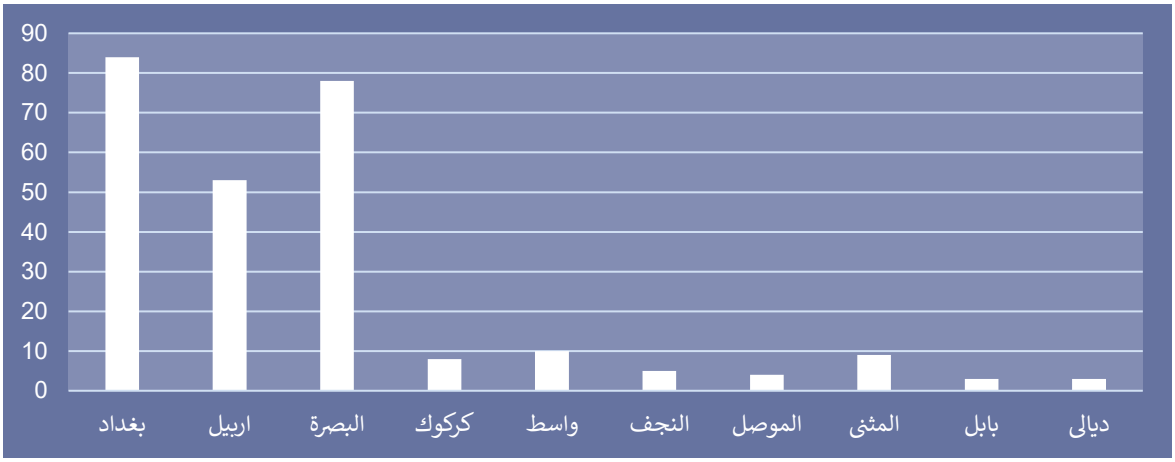

7.2 لمحة عن مالكي/ مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة (النوع الاجتماعي، والتعليم، والخبرة)

الملاحظات الرئيسية

- يتباين ملف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير حسب حجم الأعمال والقطاع الاقتصادي.

[10] أجرى فريق المسح الميداني المسح في عدة محافظات عراقية، بدعم من المعهد الدولي للتمويل.

- بشكل عام، 50٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حاصلون على شهادة جامعية، و60٪ لديهم شكل من أشكال التعليم العالي (دبلوم أو جامعة). وبشكل عام، كلما زاد حجم العمل من حيث القيمة الإجمالية للمعدات، زاد احتمال حصول المالك / المدير على شهادة جامعية.
- أظهر مسح 2022 أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إقليم كردستان صورة مقلقة أكثر، مع 10٪ فقط من عينة أصحاب/ مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحاصلون على شهادة جامعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا المسح الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركّز بشكل رئيسي على المشاريع الصغيرة.

الشكل رقم 16: المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المستوى التعليمي (يسار) ولإقليم كوردستان (يمين)

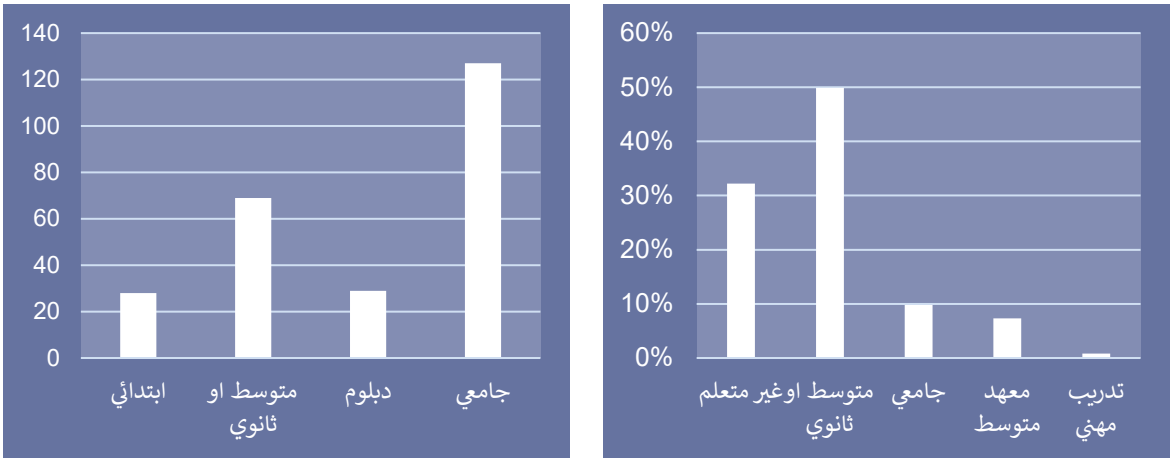

المصدر: اليسار- مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) حول كردستان ، اليمين نتائج المسح الميداني الذي قامت به شركة *IPC* الدولية للاستشارات

- وفقاءلمسح أجراه برنامج الامم المتحدة الانمائي (2021) ، [11] فإن ليس سوى 20٪ من موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديهم شكل من اشكال التعليم العالي، و16٪ لديهم شهادات جامعية.
- هناك نقص إلى حد كبير في تمثيل النساء في بيئة ريادة الأعمال العراقية، حيث ليس سوى 7٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين شملهم الاستطلاع هم من الإناث. وفي عام 2021، كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضًا بشكل خاص عند 10.6٪ ، [12] مقارنة بـ 68٪ للرجال.

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مسح المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق 2020

[12] عند التوظيف ، بدلا من المشاركة في إدارة الأعمال التجارية، فإن الأدوار الرئيسية التي تشغلها المرأة في العراق هي في المناصب الإدارية والإدارية في الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

الشكل رقم 17: اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس

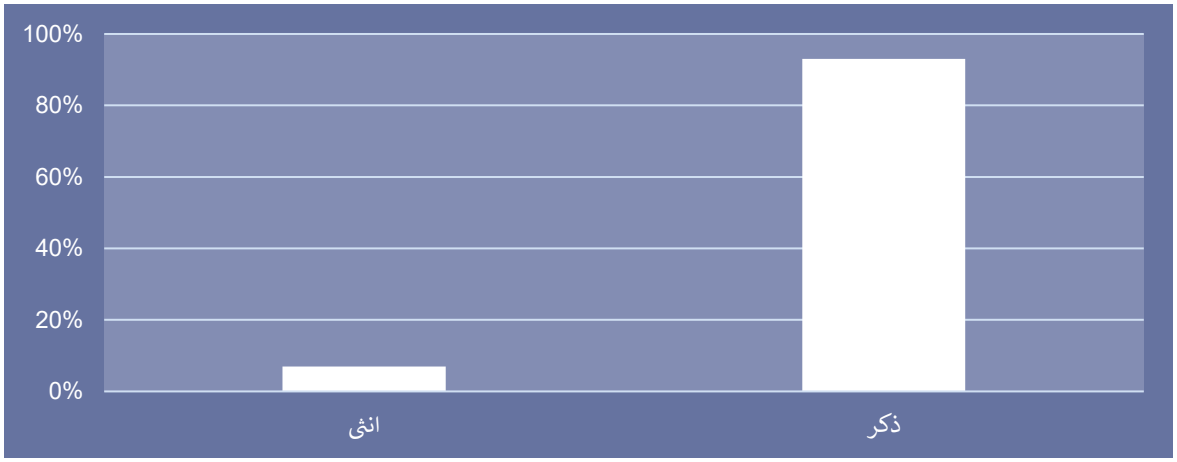

- ان مانسبته 55 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، معظمها مشاريع صغيرة جداء تأسست بعد عام 2017. دورة حياة الأعمال في العراق قصيرة جدًا لأن معظم المشاريع تغلق في غضون خمس سنوات من الافتتاح وفقاء لتقرير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بسبب البيئة الاقتصادية والسياسية الغير محفزة. [13] وتكمن واحدة من الأسباب الرئيسية لفشلهم في أنهم لا يستطيعون التنافس مع السلع المستوردة التي عادة ما تكلفتها أرخص.

الشكل رقم 18: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سنة التأسيس

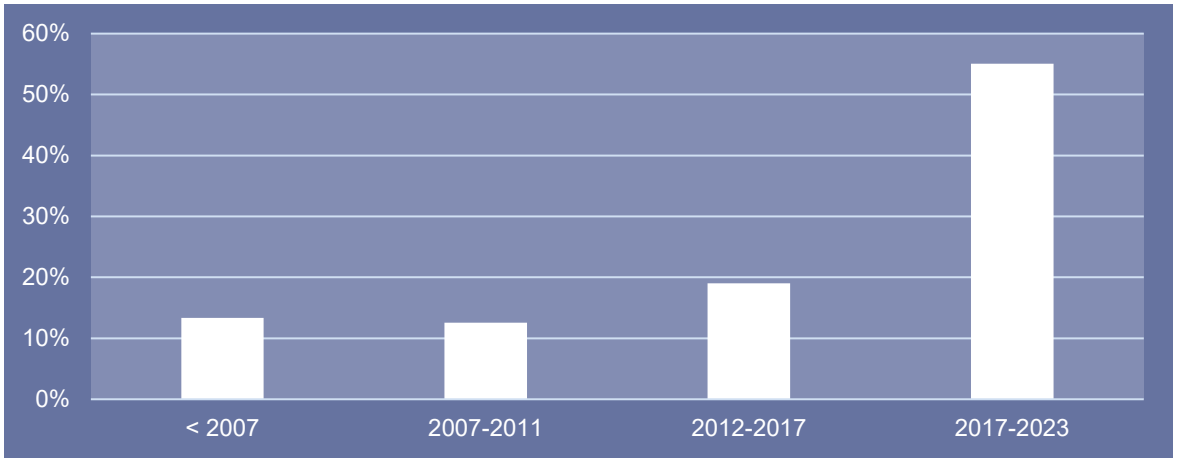

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- تُعد الحقيقة الكامنة في أن عدداءكبيراء من مالكي ومديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية حاصلون على تعليم جامعي ميزة كبيرة عندما يتعلق الأمر بتقيفهم في مجال التمويل وكيفية إعداد طلبات قروض مهنية وموضوعية ومنطقية للمؤسسات المالية المختلفة.

- مع ذلك، ينبغي تطبيق نهج تعليم ائتماني متمايز من أجل مراعاة المستوى التعليمي المنخفض لأصحاب المشاريع متناهية الصغر مقارنة باصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[13] مؤسسة التمويل الدولية: مؤسسة التمويل الدولية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق (بيان صحفي)

- أدت سياسة الحدود المفتوحة في العراق وغياب السيطرة على الواردات إلى إفلاس العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غضون السنوات الخمس الأولى من عملها. وينبغي تصميم برامج الحماية المختلفه وتنفيذها لحماية منتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق من المنافسة غير العادلة من الواردات الأجنبية الرخيصة الغير خاضعة للضرائب في السوق العراقية. وهذا من شأنه أن يسمح للعملاء العراقيين بشراء المنتجات العراقية بأسعار مساوية للواردات الرخيصة وتمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة العراقية من تحقيق إمكاناتها. كما تُعد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة وبالتالي لديها إمكانات عالية لخلق كل من الوظائف الماهرة وغير الماهرة في الاقتصاد العراقي.

- إن تطوير مشاريع التأجير التمويلي المتخصصة (التمويل الإسلامي لا يتمتع بميزة مجدية اقتصاديا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) أمر مهم حيث تظهر التجارب الدولية وأفضل الممارسات العالمية أنه إذا كان الإيجار التمويلي ناجحاً سيساهم بصورة جيدة في دفع النمو الاقتصادي، فمن المهم ان يكون هناك جهات متخصصه تقوم في تقديم مثل هذا النوع من البرامج بدلاً من المصارف التقليدية ما لم تنشئ كيانات منفصلة ومستقلة مخصصة حصرياً للتأجير التمويلي الخاص بالمشاريع.

7.3 طبيعة اعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الموظفون والفروع والقطاع والأصول

الملاحظات الرئيسية

- أظهر الاستطلاع أن 7.5٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يديرها إلا المالك بسبب طبيعة العملالأساسية للشركة، و51٪ تعمل مع موظف واحد إلى ثلاثة موظفين، و41٪ بها ثلاثة إلى ثلاثين موظفاء و8٪ فقط لديها أكثر من ثلاثين موظفاً.

الشكل رقم 19: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين - تعريف وزارة التخطيط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (يسار) وتعريف المجتمع المدني (يمين)

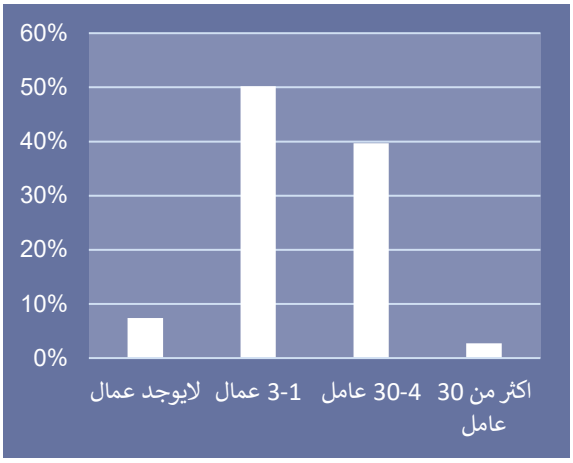

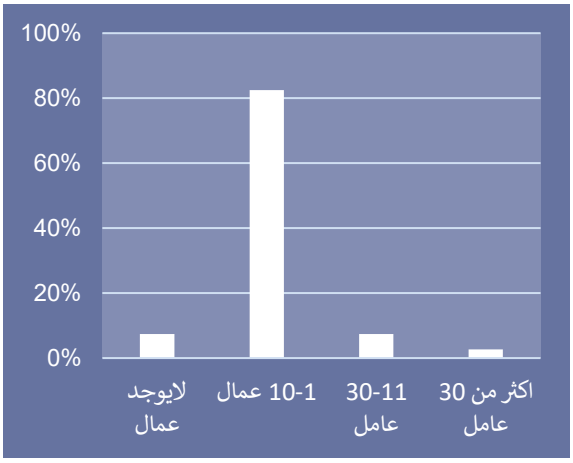

- في العراق 89٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها مركز رئيسي واحد، 9% من المشاريع لديها فرعين. واعتماداً على طبيعة العمل، يمكن أن يمثل ذلك فرصة محتملة مهمة لتطوير الأعمال منخفضة التكلفة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج السوق المحلية، لاسيّما إذا كانوا يستخدمون الدفع بالبطاقات عبر الإنترنت ونشر نقاط البيع والتمويل الرقمي لتطوير قاعدة العملاء على المستوى الإقليمي والوطني.

الشكل رقم 20: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الفروع

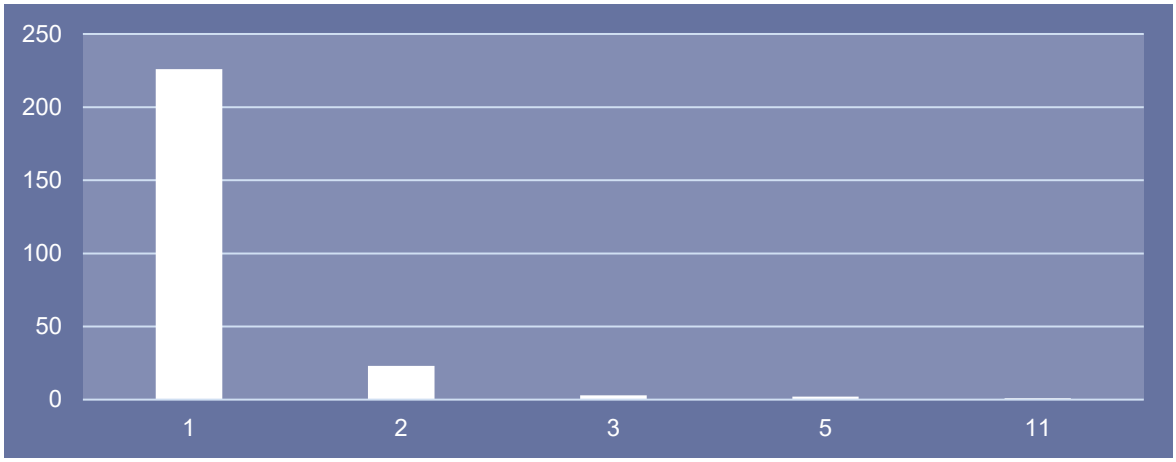

- تسيطر الأنشطة التجارية إلى حد كبير على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (40٪) وأنشطة الخدمات بنسبة (30٪). ويتم تمثيل تصنيع المنتجات الصناعية بشكل ملحوظ في العينة وبنسبة 20 ٪ لأجل تقديم تحليل أكثر عُمقاً لهذا القطاع. ومع ذلك، وفي معظم الدراسات، تشير التقديرات إلى أن هذه الأنشطة لا تمثل إلا 5٪ إلى 7٪ من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق. وينخرط عدد قليل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الزراعية لأن معظم اعمال الزراعة تقوم بها مشاريع متناهية الصغر. وتُظهر الأرقام أن:

- تنشط المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في مجالات هوامش الربح المرتفعة (أي التجارة والخدمات) والتي عادة ما تكون ذات مخاطر منخفضة جداً إلى منخفضة/ متوسطة بالنسبة للتمويل الخارجي الرسمي. وتعكس النسبة المرتفعة للأعمال التجارية اعتماد العراق الشديد على الواردات للسلع الأساسية، لاسيّما الغذاء والدواء والطاقة.

- يتكوّن القطاع الزراعي، الذي يتمتع بهوامش ربح منخفضة للغاية، بشكل أساسي من مشاريع متناهية الصغر، وبالتالي فهو أقل جذباً للتمويل الخارجي التقليدي. ويتطلب حلول تمويل خاصة ومنتجات مصممة خصيصاً لاحتياجاتهم الخاصة.

الشكل رقم 21: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي

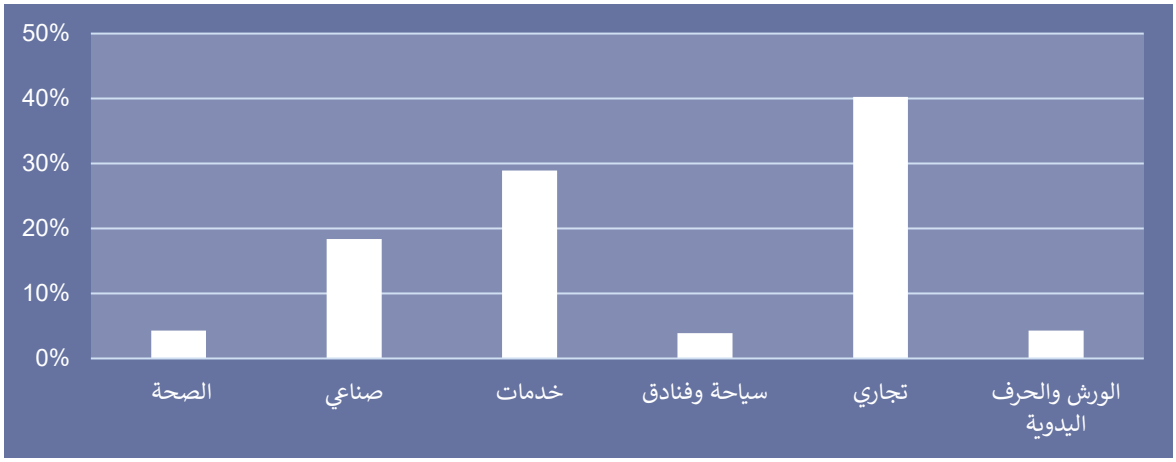

- من حيث حجم الأصول (باستثناء المباني)، يعمل ما يقارب من 52٪ من المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة بمعدات وآلات بقيمة إجمالية تقل عن 15,000 دولار أمريكي، وهو أقل من متوسط احتياجاتها التمويلية. وبالتالي، فإن معداتهم وآلاتهم ليست مؤهلة، وفقا للمعايير المصرفية، كأصول منقولة مقبولة لضمان القرض.

الشكل رقم 22: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قيمة المعدات/ الآلات التجارية

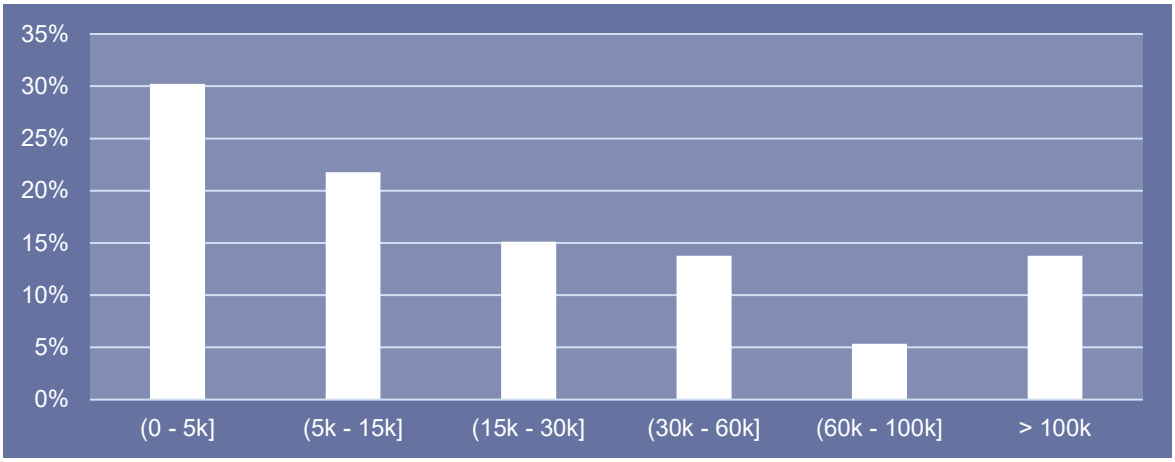

- في المتوسط، تمتلك المشاريع التجارية التي يعمل بها شخص واحد معدات تقل قيمتها عن 5000 دولار أمريكي، في حين أن المشاريع التي لديها عدد أكبر من الموظفين لديها معدات تساوي أكثر. فعلى سبيل المثال، تمتلك المشاريع التجارية التي تضم من أربعة إلى ثلاثين موظفاً معدات تزيد قيمتها عن 100,000 دولار أمريكي.

الشكل رقم 23: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين وقيمة المعدات/ الآلات التجارية (بالدولار الأمريكي)

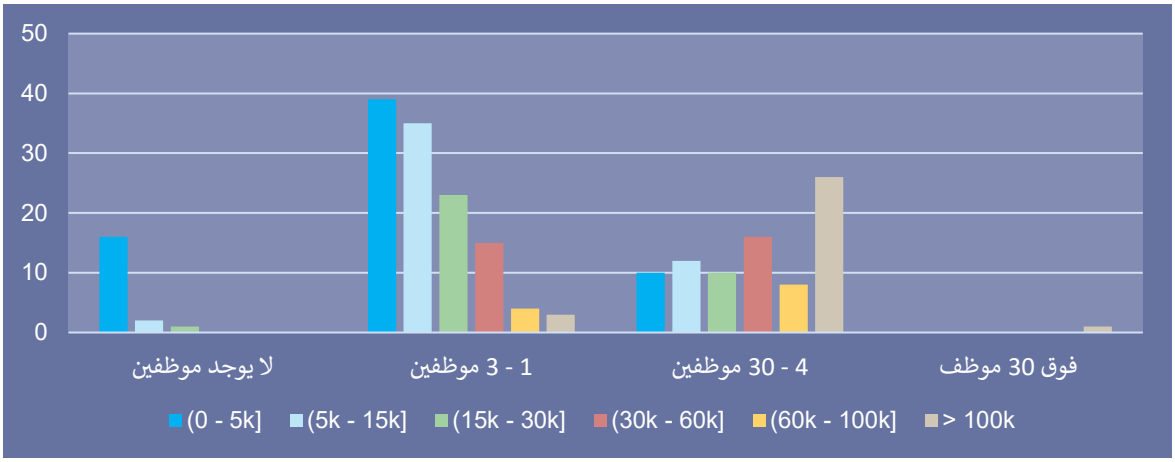

- تستخدم 72٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق، بينما تقدم 42٪ خدمات التوصيل عبر الإنترنت، مما يشير إلى مستوى عالٍ من ثقافة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وهو أمر محفزٍ للغاية لتطوير أدوات ومنتجات التمويل الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

الشكل رقم 24: المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق (يسار) والإنترنت للتسليم (يمين)

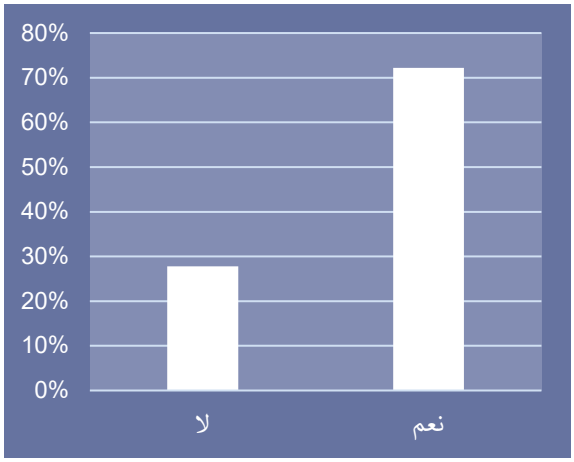

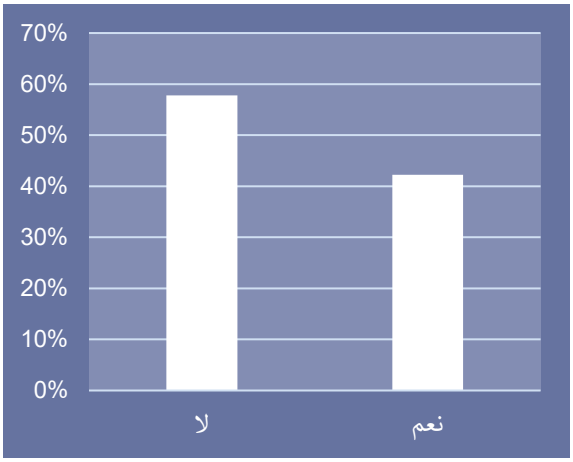

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **نتيجةً إلى أن المعدات والآلات الخاصة في غالبية المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة تبلغ قيمتها أقل من 15,000 دولار أمريكي- أي أقل من متوسط احتياجاتها التمويلية- فإنها بالتالي غير مؤهلة أن تكون بمثابة ضمانات قوية ، مما يتسح الفرصه امام التأجير التمويلي والتمويل إسلامي لاستهداف هذه المشاريع حيث أن المؤسسة المالية تظل المالك للمعدات التي ستقدمها للمشروع، وهما وسيلتا تمويل لهما إمكانات كبيرة لسوق إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي يُعد (أ) من الناحية الهيكلية أكثر تكلفة من التأجير التمويلي من حيث الدفعات الشهرية لأنه يتم حسابها على أساس القيمة الإجمالية للأصل المقتنى بدلاً من القيمة الإجمالية للأصل المقتنى مطروحاً منه قيمة إعادة البيع في نهاية عقد الإيجار، ويُعد (ب) من الناحية الهيكلية مُعقّداً مثل القرض التقليدي من حيث التنفيذ.

- **يعد استخدام الدفع بالبطاقات عبر الإنترنت ونشر نقاط البيع الإلكترونية والتمويل الرقمي أمراً ضرورياً لتمكين 89٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بالاعتماد على طبيعة العمل) من العمل من فرع واحد فقط لتوسيع قاعدة عملائها على المستويين الإقليمي والوطني وتطوير الأعمال بتكلفة منخفضة للغاية.**

- بالاخذ بعين الاعتبار ان 72٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يستخدمون الإنترنت للتسويق و42٪ منهم لتقديم المنتجات والخدمات، فينبغي على المؤسسات المالية العراقية المشاركة وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي، في تطوير أدوات تمويل المشاريع والمنتجات ذات الإمكانات العالية لتحقيق أرباح من اختراق السوق في سوق التمويل الرقمي الذي يكافئ دائماً المشاريع الأولى في السوق بمزايا نسبية راسخة ومُستدامة.

7.4 مصادر التمويل والمصارف

لدى العراق أقل معدلات الاختراق المالي للسوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية لعام (2020)، فقد كان الشمول المالي الرسمي في عام 2017 بنسبة 22.7% (19.5٪ للنساء).

الملاحظات الرئيسية

- وفقاً للمسح الميداني الذي تم تنفيذه فإن 95٪ من المشاريع الصغيرة جداً (المشاريع مُتناهية الصغر) و69٪ من المشاريع الصغيرة ليس لديها حساب مصارف، بينما 73٪ من المشاريع المتوسطة والكبيرة تمتلك حساباً مصرفياً وفي دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022 حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إقليم كردستان، وُجد أن 1.5٪ فقط من عيّنات المشاريع التجارية تستخدم الخدمات المصرفية (الشكل أدناه

على اليمين)، على الرغم من أن دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركزت بشكل أساسي على المشاريع مُتناهية الصغر، كما هو مذكور أعلاه.

الشكل رقم 25: المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مصرفي حسب عدد الموظفين

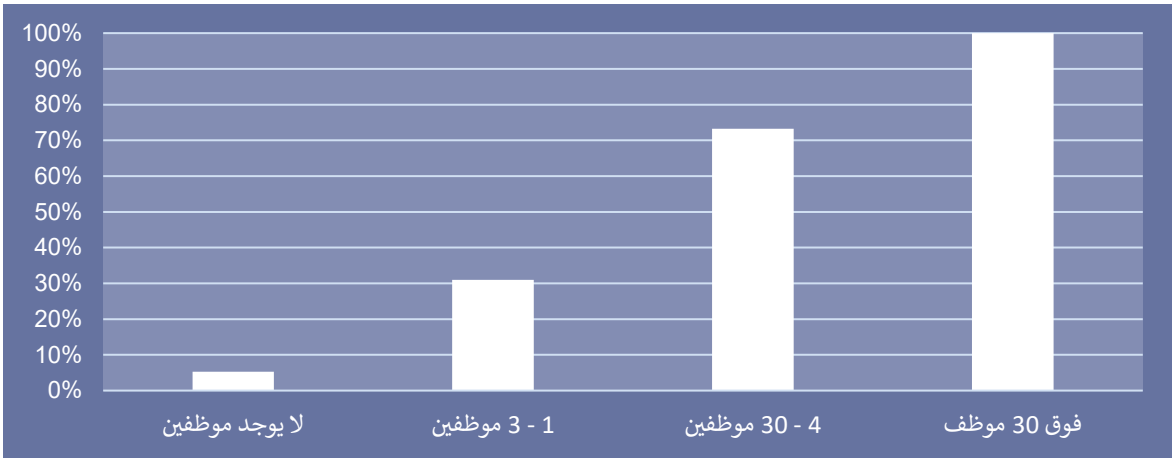

- يظهر المسح الميداني الذي تم تنفيذه أن الدافعين الرئيسيين من وراء عدم رغبة المشاريع التجارية في فتح حسابات مصرفية تكمن في عدم الثقة في سيولة المصارف (خاصة المصارف الخاصة) والمتطلبات المستندية والإجرائية المُفرطة لفتح الحساب. فعلى سبيل المثال، ليس من غير المألوف أن تطلب المصارف شخصا معرفا قبل الموافقة على فتح حساب للفرد.
- **أشار مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني الذين تمت مقابلتهم إلى أن التجار/ أصحاب المحلات يمتنعون عن استخدام أجهزة نقاط البيع/ بطاقات الائتمان لأنهم يجدون صعوبة في فتح حساب مصرفي.**
- من ناحية القطاع، تتمتع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمعدلات عالية من الخبرة المصرفية بفضل الدور المُيسّر الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية.

الشكل رقم 26: المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مصرفي حسب القطاع

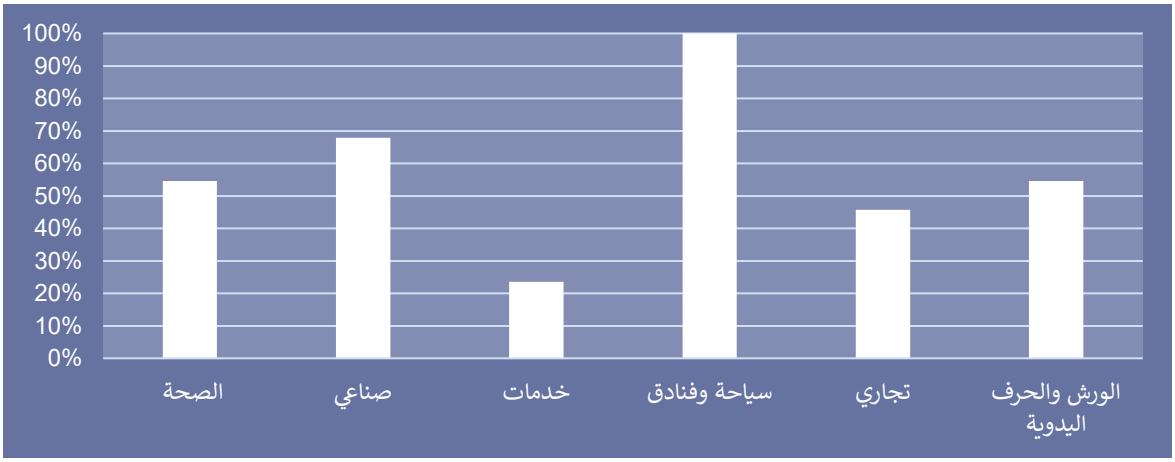

- تعتمد الغالبية العظمى من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الموارد الشخصية والعائلية لتأسيس وإدارة وتطوير مشاريعهم. وأظهر الاستطلاع أن 68٪ يعتمدون على المُدّخرات الشخصية لتمويل أعمالهم، بينما يعتمد 16٪ على الأموال من أفراد الأسرة.

- أفاد 6٪ فقط من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين شملهم الاستطلاع أن لديهم قرضاً مصرفياً

الشكل رقم 27: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب مصدر التمويل

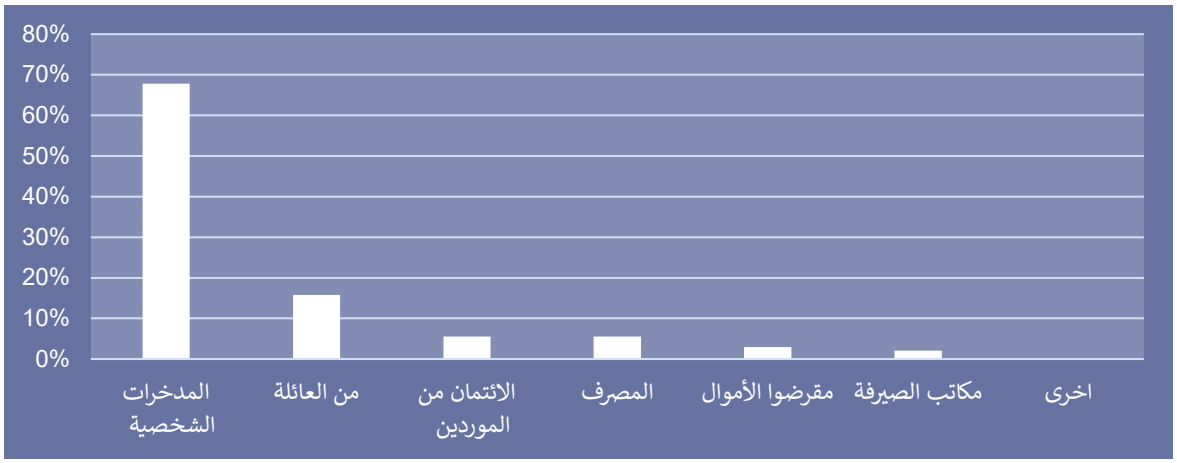

- عند التقدم بطلب للحصول على تمويل أشار 22٪ من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أنهم بحاجة إلى تمويل قصير الأجل لشراء المواد الخام، وأن 24٪ منهم يحتاجون إلى تمويل قصير الأجل لزيادة كمية السلع من اجل اعادة بيعها، وإن 16٪ منهم يحتاجون إلى تمويل طويل الأجل للمساهمه في شراء أراض وعقارات للمشاريع وأن 25٪ منهم يحتاجون إلى تمويل متوسط الأجل لشراء المعدات.

الشكل رقم 28: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة الى التمويل

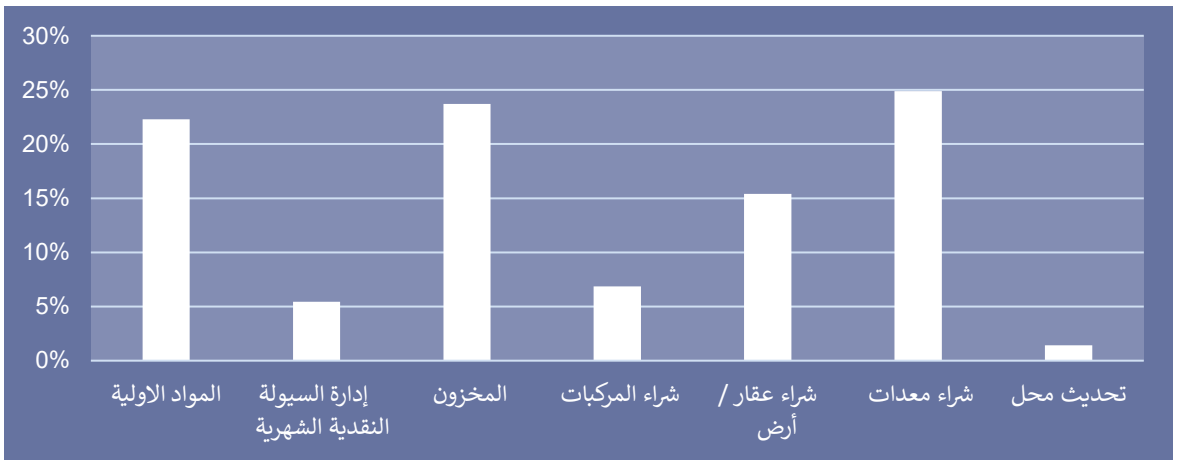

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **ضرورة العمل على تسهيل المتطلبات المستندية والإجرائية لفتح حساب مصرفي** من أجل التغلب على امتناع التجار/ أصحاب المشاريع من فتح حساب مصرفي (والذي هو متطلب اساسي لوجود نقطة الدفع الالكتروني)، كما أفاد مقدمو خدمات نقاط البيع الالكتروني الذين شملهم الاستطلاع.

- **من الضروري القيام بحملات للترويج لنشر نقاط البيع والدفع الالكتروني، مع إبراز الفوائد الملموسة للتجار وأصحاب المتاجر من حيث تطويرالمشاريع وزيادة المبيعات من خلال التواصل مع العملاء غير المحليين.**

- ينبغي أن تركز **المؤسسات المالية العراقية والحكومة والبنك المركزي العراقي** على تطوير وتنفيذ **منتجات تمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل شراء المواد الخام والمخزون الجاهز للبيع ومعدات الإنتاج- وهي الاحتياجات التمويلية الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهله للحصول على تمويل**- قبل تحويل اهتمامهم إلى التمويل طويل الأجل للأراضي والعقارات للمنشآت التجارية.

7.5 درجة معرفة الخدمات المالية المتنوعه

الملاحظات الرئيسية

- لم تسمع الغالبية العظمى من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة عن أي منتجات تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بخلاف القروض التقليدية.

- **أكثر من 75٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة لم تكن على دراية بالسحب على المكشوف وخطابات الاعتماد، وخطابات الضمان، وتمويل رأس المال العامل.**

- يتفاقم هذا النقص في المعرفة بالمنتجات المصرفية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير **بسبب افتقار المصارف الى التواجد الميداني الجيد. وخلال الوقت الذي كان فيه الخبراء في الموقع لوحظ أن المصارف لم تبذل أي جهد عملي للإعلان عن منتجاتها وتسويقها**. ويبدو أن المصارف تعمل في بيئة مغلقة مع عدم وجود رغبة في زيادة تعزيز قاعدة عملائها من المشاريع والأفراد.

الشكل رقم 29: معرفة المتجات والخدمات المالية المختلفة بين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

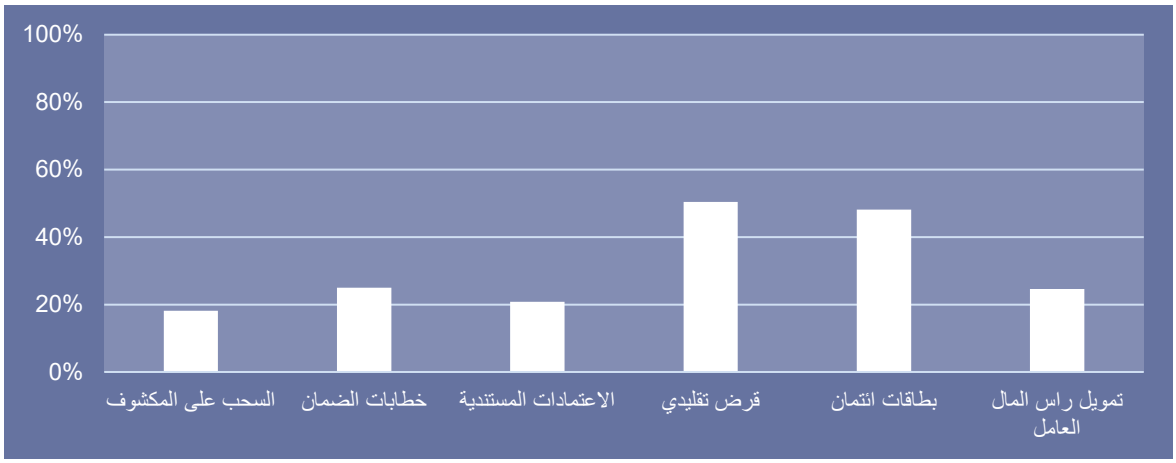

- خلال المقابلات مع رؤساء غرف الصناعة في المحافظات، ذكر الكثيرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقتهم تفتقر إلى المعرفة الأساسية حول الإدارة المالية. فعلى سبيل المثال، يقوم العديد من مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بزيادة الإنفاق الشخصي والأسري بشكل متهور باستخدام اموال القروض التي من المفترض استخدامها لتنمية المشاريع التجارية. **وقد قامت بعض غرف الصناعه بنشر ثقافة المُدّخرات الإلزامية من أجل توعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالية ادارة وتوفير السيولة للمدفوعات المؤجلة.**

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- ينبغي القيام بحملات تواصل واسعة النطاق لنشر المعرفة المصرفية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاسيّما لزيادة فهم المنتجات المالية المختلفة المتاحة التي ستكون مناسبة لتلبية احتياجاتها التمويلية وادارة عملياتها التشغيلية.

- ينبغي القيام بحملات تدريبية مكثفة لزيادة معرفة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول المفاهيم الأساسية للإدارة المالية ومسك الدفاتر والتخطيط.

7.6 احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (المبلغ، والمدة، والضمانات)

الملاحظات الرئيسية

- يُعد متوسط مبلغ التمويل الذي تطلبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو 33,020[14] دولار أمريكي وفي حال تم استثناء المشاريع التي تطلب مبالغ كبيرة لتمويل مشاريعها فإن متوسط مبلغ التمويل أي المبلغ المُعتاد المطلوب سيكون 10,000 دولار أمريكي، مما يعكس حقيقة أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أعمال تجارية صغيرة.
- تتطلب احتياجات التمويل قصير الأجل بالسيولة مبالغ صغيرة للغاية بمتوسط 3,000 دولار أمريكي.
- تتضمن احتياجات تمويل المواد الخام والمخزون مبالغ صغيرة قدرها 7,500 دولار أمريكي و15,000 دولار أمريكي على التوالي.
- تشمل احتياجات تمويل أصول الإنتاج من معدات والات مبالغ صغيرة نسبياً بمتوسط 18,000 دولار أمريكي.
- تتطلب احتياجات تمويل المركبات والعقارات مبالغ أكبر بمتوسط يصل إلى حوالي 40,000 دولار أمريكي.

الشكل رقم 30:متوسط مبلغ القرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة الى التمويل (بالدولار الأمريكي)

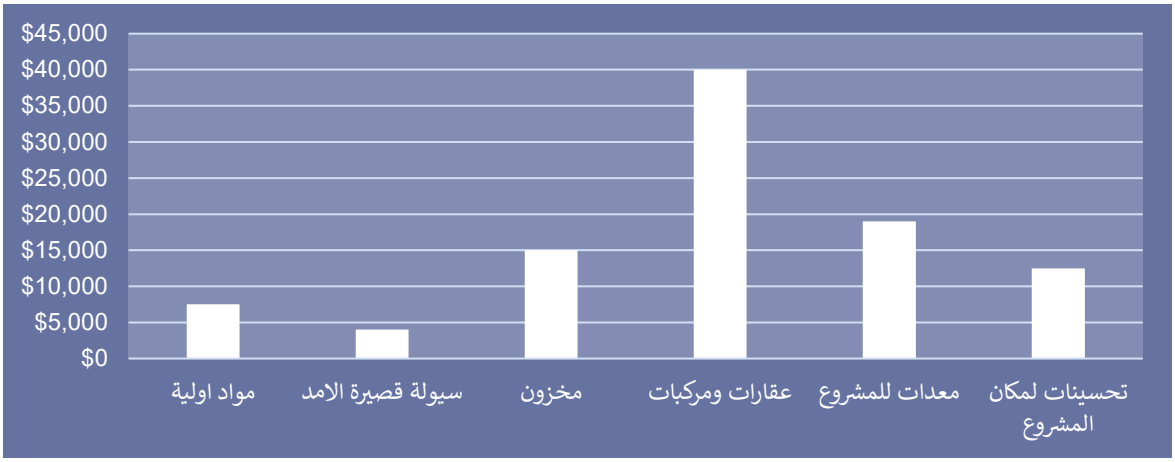

- إن متوسط مبلغ التمويل المطلوب للمشاريع الفردية 9,000 دولار أمريكي.
- إن متوسط مبلغ التمويل للمشاريع التي يعمل بها موظف واحد إلى ثلاثة موظفين وأربعة إلى ثلاثين موظفاً مشابه جداً عند حوالي 35,000 دولار أمريكي.

[14] يستثني الحساب إجابات الاستبيان التي تشير إلى المبالغ التي تزيد عن 500000 دولار أمريكي.

الشكل رقم 31: متوسط مبلغ القرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد الموظفين (بالدولار الأمريكي)

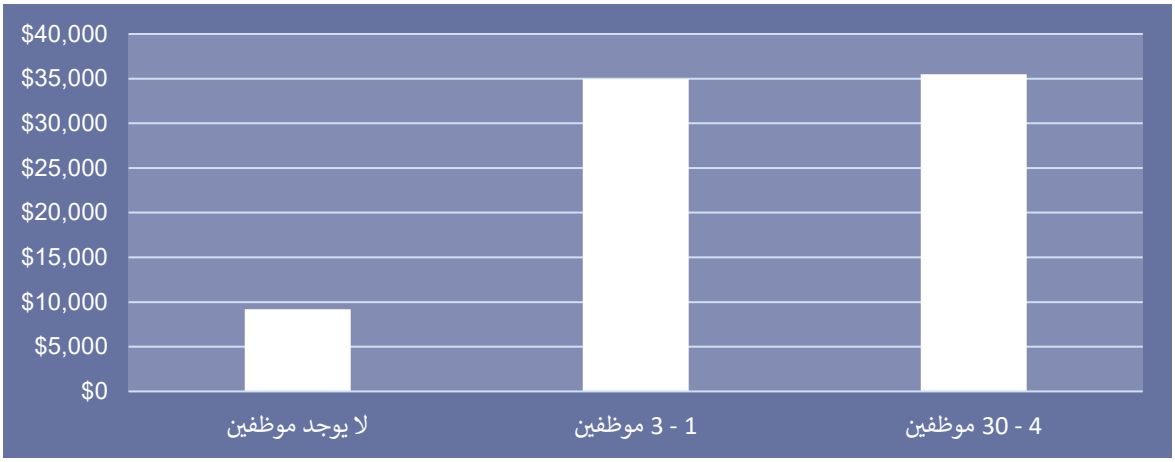

- استناداءإلى المبالغ التي أشارت إليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاحتياجاتها التمويلية الفردية في هذا المسح وعدد المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة التي قدّرتها مؤسسة التمويل الدولية، فإن احتياجات السوق الإجمالية المقدرة تتراوح بين 3.77 مليار دولار أمريكي و 8.40 مليار دولار أمريكي[15].
- ان ما نسبته 16٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديه المقدره على تقديم ضمانات على أساس الراتب.
- تُعد الضمانات الشخصية [16]، والعقارات أو ضمانات الرهن العقاري، وسندات الدين[17] والضمانات على أساس الراتب، الشكل المفضل للضمانات/ الكفالات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[15] بناءً على هذه التقديرات، تغطي مبادرة البنك المركزي العراقي بقيمة تريليون دينار (انظر إلى القسم 6.3) 20.09٪ و9.02٪ على التوالي. كما هو مبين في القسم التالي حول العقبات التي تحول دون الوصول إلى التمويل، فإن إمكانات سوق التمويل العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعوقها مجموعة من العوامل، إلى جانب عدم وجود ضمانات وغياب نظام ضمان ائتماني فعال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك ضمانات.

[16] الضمانات الشخصية هي تلك التي يقدمها كفيل بدون راتب ، وعادة ما يكون شخصا يعمل لحسابه الخاص.

[17] ورقة تجارية موقعة من المقترض والتي لها آثار قانونية خطيرة في حالة التخلف عن السداد.

الشكل رقم 32: الشكل المفضل للضمان لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[18]

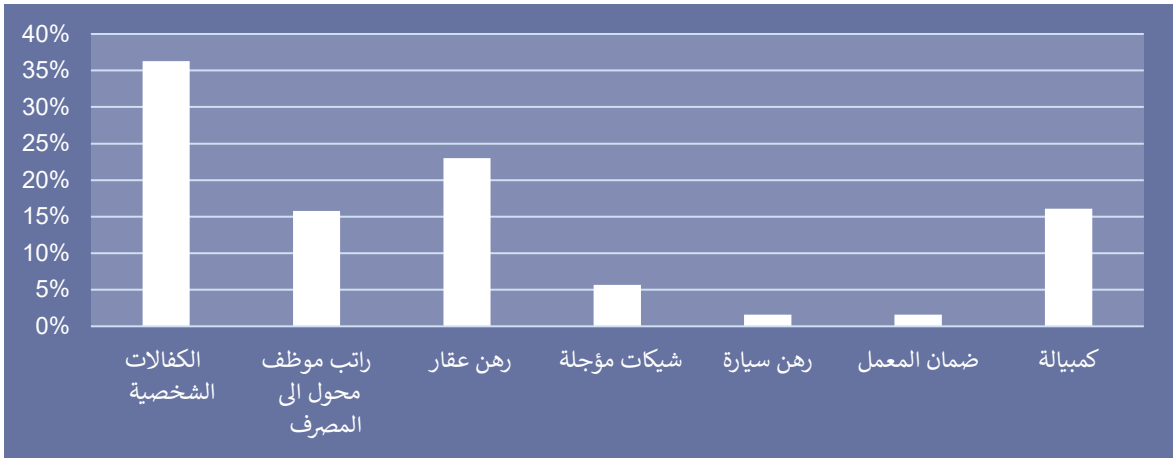

- أظهر الاستطلاع أن 42٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفضلون سداد القروض على دفعات شهرية ، و25٪ يفضلون السداد السنوي و18٪ يفضلون الاقساط نصف السنوية.

الشكل رقم 33: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب فترة السداد المفضلة

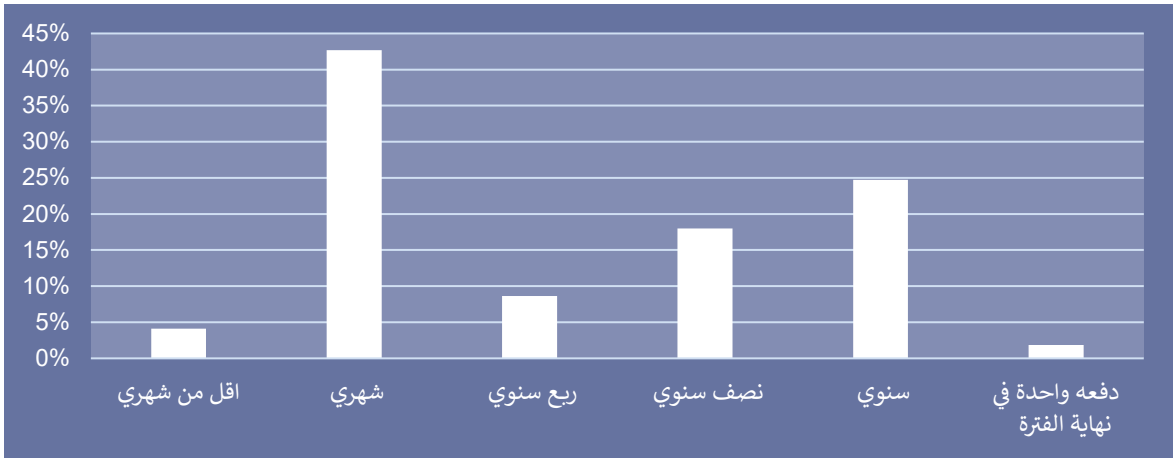

- ثمة طلب مرتفع نسبياً على منتجات التمويل مع فترة سداد سنوية للمشاريع الصناعية والخدمية. ربما يكون هذا بسبب الطبيعة الموسمية للأنشطة التي يقومون بها.

[18] وتجدر الإشارة إلى أن النتائج الموضحة في هذا الرسم البياني تعتمد بصورة كبيرة على درجة معرفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالفعل حول ما تقبله المصارف العراقية كضمانات. فعلى سبيل المثال، تفاجأ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمت مقابلتها من إمكانية رهن المركبات كضمان في معظم البلدان الأخرى، وهو ما يفسر سبب عدم ذكر اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين شملهم الاستطلاع لهذا الخيار في استجابتهم.

الشكل رقم 34: توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب فترة السداد المفضلة وحسب القطاع

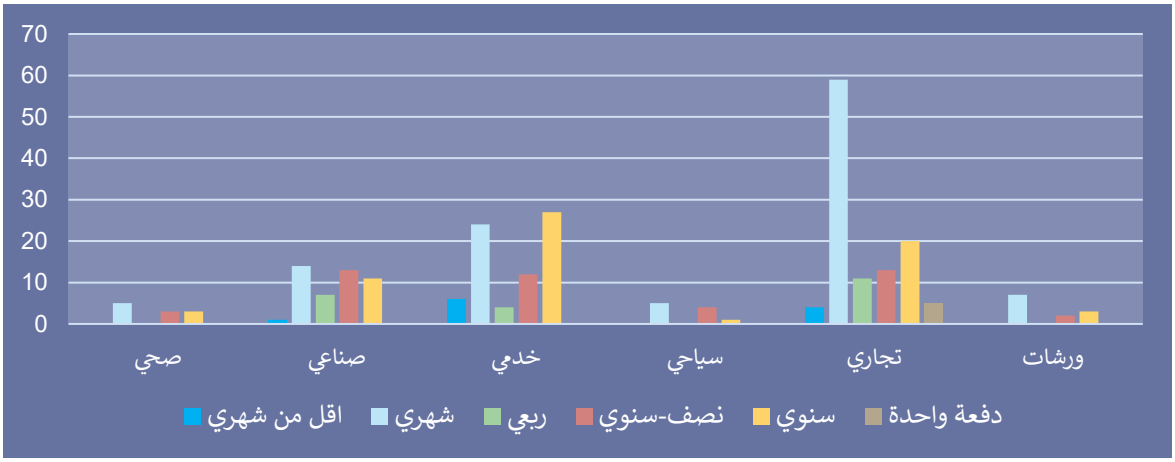

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- **نوصي البنك المركزي العراقي ومجتمع المانحين بدعم المصارف في العمل خارج مظلة مبادرة البنك المركزي العراقي، وتطوير منتجات مصرفية بمواصفات مختلفة ومتطلبات ضمان وغايات استخدام مختلفة.** وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى عدم وجود منتجات في السوق لتمويل احتياجات السيولة قصيرة الأجل. وينبغي أن تكون المنتجات مُصمّمة لاستيعاب طول الدورات النقدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطةومن اجل تغطية الاحتياجات النقدية قصيرة الاجل فان تسهيلات السحب على المكشوف ستكون خيارا جيدا. وفيما يتعلق باقروض الموسمية ولتغطية الاحتياجات المالية لشراء المواد الخام فان قروض راس المال العامل ضرورية لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7.7 سيولة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدارة الدورة النقدية

الملاحظات الرئيسية

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على المبيعات الاجلة للعملاء (55٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع تبيع بالآجل، ولدى ثلثها أكثر من 30٪ من مبيعاتها تعتمد بصورة رئيسة على البيع الآجل).

- من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تبيع بالاجل للعملاء، أفاد 47٪ أن متوسط فترة تسديد المبيعات الاجلة تراوحت بين شهر واحد وستة أشهر، وأفاد أن 50٪ من المشاريع انها تراوحت بين ستة وثمانية عشر شهراء **وتقدم مثل هذه المشاريع المرشحين المثاليين لمنتجات الائتمان المدوّرة التي لا تقدمها معظم المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.**

الشكل رقم 35: المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النسبة المئوية للمبيعات الآجلة (يسار) ومتوسط فترة السداد بالأشهر (يمين)

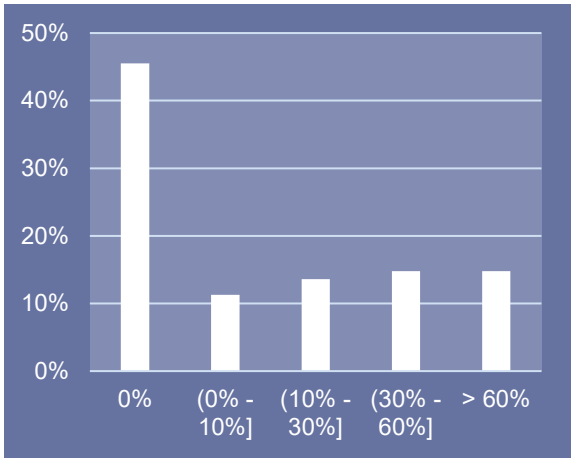

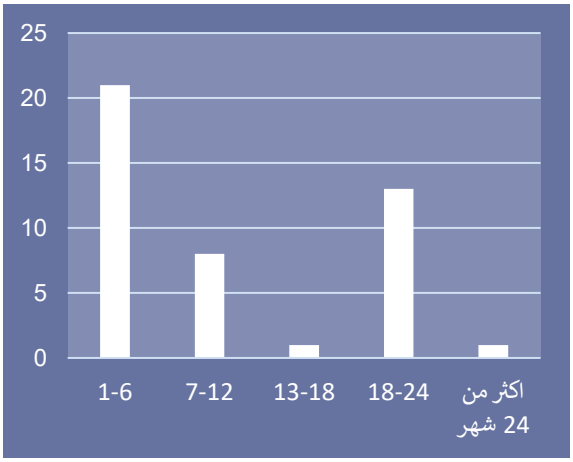

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على الشراء الآجل لشراء المعدات والمواد لأعمالها (47.8٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشتري المواد بالآجل، 33٪ منها لديها أكثر من 30٪ من مشترياتها بالآجل).
- من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشتري بالآجل، أفاد 39.2٪ أن متوسط فترة سداد قيمة المشتريات الآجلة تراوحت بين شهر وستة أشهر، وأفاد 53.57٪ أنها تراوحت بين ستة وثمانية عشر شهرًا. **كما هو الحال في المبيعات بالآجل، تعتبر هذه المشاريع من المرشحين المثاليين لمنتجات التمويل الدوارة التي لا تقدمها معظم المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.**

الشكل رقم 36: المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النسبة المئوية للمشتريات بالآجل (يسار) ومتوسط فترة سداد المشتريات الآجلة بالأشهر (يمين)

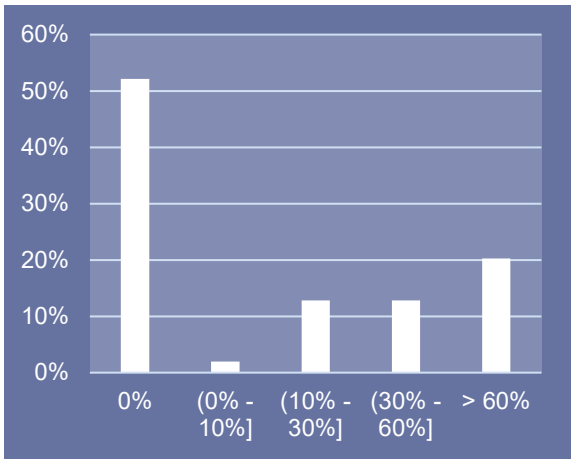

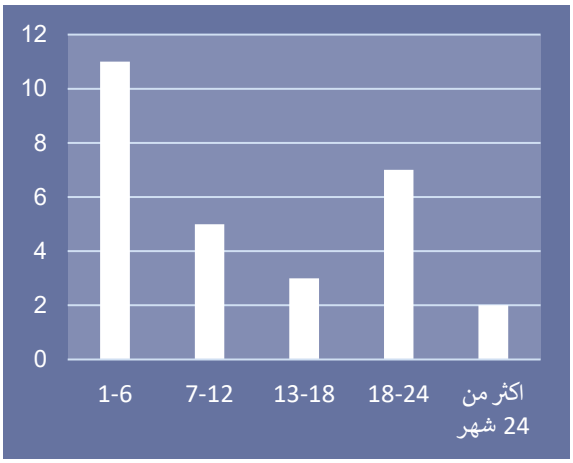

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- ينبغي أن يشجع نظام البيع لاجل والمشتريات الآجلة الذي تستخدمه العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصارف على تطوير منتجات تمويل دوارة (لا تقدمها حالياً معظم المصارف العراقية أو المؤسسات المالية) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعملائها.

7.8 العقبات التي تحول دون وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان

ستتم مناقشة العقبات التي تحول دون الوصول إلى التمويل بتعمّقٍ في تقرير مخصص، بالنظر إلى الربط بين عوامل العرض والطلب، أي العقبات التي تواجه المصارف والعقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يفصل هذا التقرير العقبات على جانب الطلب- تلك التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 37: معوقات الوصول إلى التمويل من منظور المشاريع الصغيرة والمتوسطة

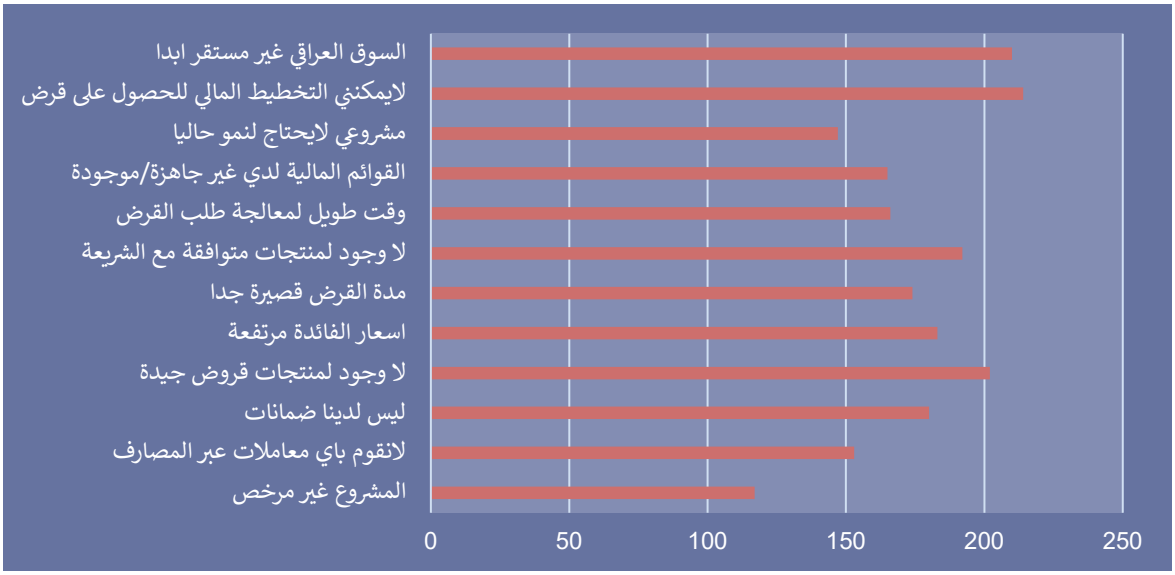

الملاحظات الرئيسية

بشكل عام، اعتبرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن معظم العقبات المذكورة في المسح الميداني صحيحة وصنفتها على أنها معوقات رئيسية، على الرغم من ظهور ما يلي:

- أفادت معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن عدم استقرار سعر صرف الدينار كان عاملاً رئيسياً في خلق حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل أعمالها وقدرتها على سداد القروض.
- كما ذكرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن افتقارها إلى القدرة على التخطيط المالي يمثل تحدياً كبيراً. فهم يشعرون أنهم يفتقرون إلى القدرة على تحديد تحديد طبيعة القرض الذي سيحتاجون إليه ويمكنهم تحمله والقيام بما هو ضروري لتأمين الحصول على قرض وإدارة الأموال بنجاح.
- عدم وجود منتجات تمويل متنوعة مصممة لتلبية الاحتياجات الحقيقية والظروف الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تم الاشارة الى عدم وجود منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كعقبة رئيسية في السوق للعديد من العراقيين الذين يرفضون الدخول في نقاش مع المصارف بمجرد ذكر أسعار الفائدة. وفي المناطق المحافظة للغاية في العراث، وفي تجربة سابقة صممت مبادرات مثل تلك التي نفذتها منظمة العمل الدولية خطط تمويل غير إسلامية ناجحة تتجنب مفهوم دفع الفائدة من أجل الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية.
- يعد الافتقار إلى الضمانات من التحديات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين التمويل. وتركز شركة ضمان القروض التي تديرها المصارف على الضمانات على أساس الرواتب من موظفي الخدمة المدنية، وقد استنزفت الآن مجموعة الأفراد القادرين والراغبين في تقديم هذه الضمانات.

- وخلال المناقشات المُركّزة مع عملاء المصارف والمؤسسات المالية الدولية، تم الإبلاغ مراراً وتكراراً عن أن القدرة على تقديم الضمانات في السوق العراقية قد استنفذت بالكامل تقريباً لأن كل موظف حكومي قد ضمّن مقترضاً واحداً أو اثنين على الأقل، وهم أيضاً مقترضون لأنفسهم!

> "تبلغ قيمة معدات مصنعي 10 أضعاف مبلغ القرض الذي طلبته. ولكن نظراً لأن الأرض التي تم بناء المصنع عليها مخصصة كأرض زراعية، فلن يقبلها المصرف كضمان، مما يعني أنه لا يمكنني التقدم بطلب للحصول على قرض".
>
> — مقابلة حول المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في اتحاد الصناعات العراقي

- تُعد الإجراءات المُرهقة وأوقات المعالجة الطويلة لطلبات القروض سبباً آخر من الأسباب الرئيسية التي تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التقدم بطلب للحصول على قرض. وتطلب المصارف المستندات بطريقة غير مهنية ومتكررة تكلف المتقدمين الوقت والمال. وتُعد مسألة العمليات المُرهقة أكثر وضوحا في المصارف الحكومية. فعلى سبيل المثال، تستغرق عملية طلب القرض في المصرف الصناعي ستة أشهر على الأقل ويمكن أن تستمر لأكثر من عام.

- تشير التقديرات إلى أن أكثر من 60٪ من المشاريع الصناعية قد أقيمت في مواقع حددتها الحكومة كأراضي زراعية. وتشمل هذه التعيينات القانونية أكثر من 90٪ من إجمالي مساحة الدولة. ويُعد هذا الأمر مصدر قلق كبير لأصحاب المصانع لأنهم يعملون على أرض ليس لديهم سند ملكية لها. وبالتالي، لا يمكنهم تقديم أي شكل من أشكال الضمانات غير المنقولة للمصارف إذا كانوا يرغبون في التقدم بطلب للحصول على قرض. ويُذكر أن مجلس الوزراء يعمل حالياً على لوائح لتسهيل نقل ملكية الأراضي للمؤسسات الصناعية القائمة بحيث سيكون لها ضمانات موثوقة تقبلها المصارف.

> "إن الحصول على قرض يستلزم رحلة طويلة، وعليك أن تقرر إن كنت تريد المضي في العملية أم لا قبل التقدم بطلب للحصول على القرض، وإعداد المستندات المطلوبة، والبحث عن ضامنين مقبولين، وانتظار القرار النهائي؛ كل هذا يستغرق وقتًا. "
>
> *— عميل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أحد المصارف الخاصة*

- تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة بشكل مُفرط عقبة خطيرة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتمتع المصارف العراقية بواحدة من أعلى الفروق على المنتجات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن أن تصل إلى 7٪ لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذا يجعل تكلفة التمويل الخارجي الرسمي باهظة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما فيهم المشاريع المصنفة ان لديها المقومات الزمة للتعامل مع المصارف.

التوصيات للاجراءات الواجب اتخاذها

- ينبغي على المصارف العراقية الحكومية والخاصة هيكلة عملياتها الداخلية وتحسينها وتبسيطها للتعامل مع طلبات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال.

- يحتاج مجلس الوزراء العراقي إلى تكثيف الجهود بشكل عاجل لصياغة أنظمة تسهل تحويل ملكية الأراضي إلى المشاريع الصناعية القائمة بحيث يكون لديها ضمانات موثوقة تقبلها المصارف.

- هناك حاجة ملحة لإنشاء برامج ومبادرات ضمان للقروض للتعويض عن عدم وجود ضمانات مقبولة في السوق (انظر إلى التوصيات السابقة).
- ينبغي على المصارف العراقية رقمنة عمليات الإقراض الخاصة بها.
- ينبغي تزويد اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتدريب الذي يغطي المفاهيم الأساسية للإدارة المالية (انظر إلى التوصيات السابقة).
- **تعتبر منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ضرورية للعديد من العراقيين، حيث أفاد 90٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع أن غياب المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وانه كان رادعاً رئيسياً لعدم التقدم بطلب للحصول على قرض.** لذلك قد تحتاج المصارف التجارية غير الإسلامية إلى التفكير في تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والعمل على الترويج لها من خلال حملات التوعية العامة.
- **إن المصارف العراقية بحاجة إلى النظر في الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لزيادة وصولها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** في حين أن الواقع في العراق هو أن المصارف لديها شبكات فروع صغيرة جداً ان الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب وجوداً جغرافياً واسعاً مما يستلزم وجود شبكة فروع أكبر عبر المناطق الجغرافية المختلفة في البلاد. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر ذكاءً من الناحية التقنية، تحتاج المصارف إلى تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتلائم العملاء ومعالجة طلبات القروض بصورة آلية.
- ينبغي على المصارف تطوير منتجات مالية تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومصممة لتلبية احتياجاتهم الخاصة من حيث المبلغ وفترة السداد ونوع الضمان وآلية السداد (شهري ، سنوي ...الخ).

8 المصادر

- البنك المركزي العراقي (2020)، تقرير الاستقرار المالي 2019 الرابط الالكتروني
- البنك المركزي العراقي(2018)، تقرير الاستقرار المالي 2017 الرابط الالكتروني
- البنك الدولي (2019)، برنامج تقييم القطاع المالي – العراق
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2022)، نتائج مسح المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة/ القطاع الخاص في إقليم كوردستان 2022 الرابط الالكتروني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، استراتيجية تنمية القطاع الخاص 2014-2030 الرابط الالكتروني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، مسح المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق 2020 الرابط الالكتروني
- صندوق النقد الدولي (2019)، العراق: قضايا مختارة، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 249/19 الرابط الالكتروني
- لوف، آي، مارتينيز بيريا، إم. وسينغ أس، (2016)، "سجلات الضمانات للأصول المنقولة: هل يؤدي تقديمها إلى تحفيز المشاريع على الوصول إلى التمويل المصرفي؟"، البنك الدولي الرابط الالكتروني
- مرصد التعقيد الاقتصادي(2023) (OEC)، صادرات العراق وارداته وشركاؤه التجاريون الرابط الالكتروني
- منظمة العمل الدولية (2020)، استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق: مدخل للحصول على وظائف لائقة الرابط الالكتروني
- مؤسسة التمويل الدولية (2022)، السوق العراق: التعافي الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الرابط الالكتروني
- وزارة الخارجية الأمريكية (2019)، ممارسة الأعمال التجارية في العراق: 2019 الدليل التجاري القطري للشركات الأمريكية ، ص. 12

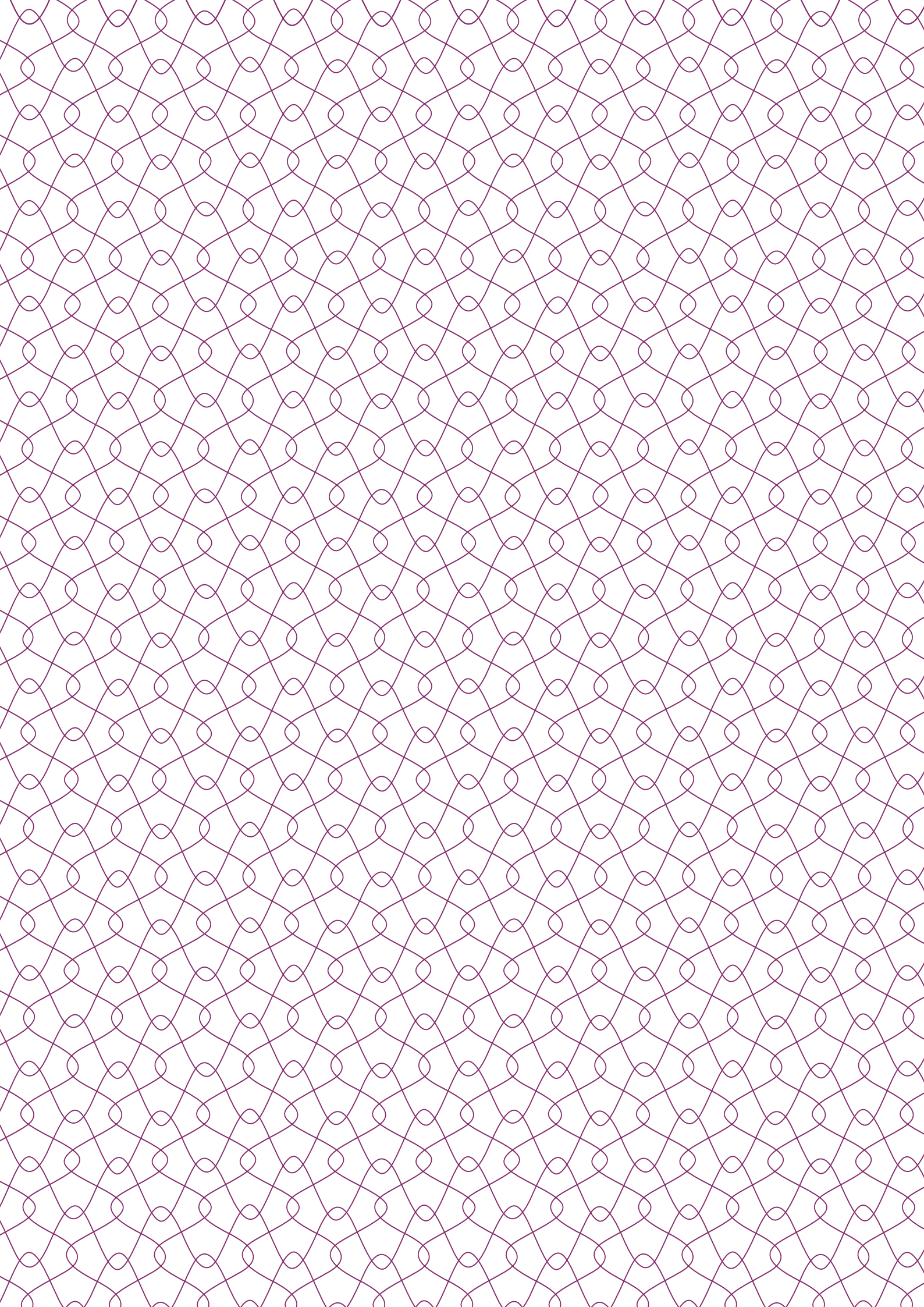

Deutsche Gesellschaft für
Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

Registered Offices
Bonn and Eschborn, Germany

Friedrich-Ebert-Allee 32 + 36
53113 Bonn, Germany
T +49 228 44 60-0
F +49 228 44 60-17 66

Dag-Hammarskjöld-Weg 1 - 5
65760 Eschborn, Germany
T +49 61 96 79-0
F +49 61 96 79-11 15

E info@giz.de
I www.giz.de